

كشـف شـبـهـات حـسـن المـالـكـي

كـتـبـه
نـاصـر بـن حـمـد الفـهـد

1422

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحابه
أجمعين ، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين ، أما
بعد :

فقد ظهر مبتدع زيدي اسمه (حسن بن فرحان
المالكي) أخذ ينفث سمومه بين أهل السنة ،
وأعانه على ذلك بعض من أضله الله ، فقام بجمع
ما تفرق من أقوال أهل البدع في كل باب ، وضم
بعضها إلى بعض ، وطرحها بين الناس ثم صاح :
هذا هو العلم ، وما درى أنه ينادي بنداء الجاهلين ،
وأن فعله هذا رأس مال المفلسين !.

فكل أحد يستطيع الهدم وإثارة الشبه في كل
باب ! وإذا كان المالكي - بفعله هذا - يظن أنه يهدم
مذهب أهل السنة (الذين يتستر
بتسميتهم حنابلة) ، فإن كل مبطل يستطيع فعل ما
فعله على أصل دين الإسلام !. فيأخذ بعض
المتشابه من الآيات والأحاديث وأقوال الصحابة
والأئمة ويضرب بعضها ببعض ، ويرجف بالعبارات ،
ويحرف ألفاظاً ونصوصاً ، ويقول هذا دينكم !!.

ولا يعد هذا الباب من العلم في شيء ، بل هو
من أبواب الجهل والضلالة والهوى والزيغ .

واعلم أن المالكي لم يأت بجديد ، وكل ما عمله
هو السيطو على بدع قيلت قبله ، ثم ساقها مساقاً
واحداً على أنها من بنات أفكار (المحقق
المدقق !!) - كما سيأتي تفصيله إن شاء الله - .

لذلك فاعلم - وفقك الله - أن كلامي هنا ليس حواراً مع المالكي وزمرته ولا موجهاً إليه ، لثلاثة أمور :

الأول : أن هذا الرجل قد لج في الضلالة والعماية ، فقد خوطب ونصح ، ورد عليه أهل العلم بكتب ورسائل معروفة ، فما زاده ذلك إلا غياً وضلالاً .

الثاني : أن مقام الرجل ، ومحلّه من العلم أقل من أن ينفرد ببدعة ، وإنما يجتر بدعاً قيلت قبله ويسوقها - على اختلاف أهلها وتباينهم - حرباً على السنة وأهلها ، وكل بدعة من هذه البدع التي اجتريها قد رد عليها أهل العلم رحمهم الله كما سيأتي بيانه إن شاء الله ، فلن نأتي بجديد .

الثالث : أن أبلغ علاج للمالكي ومن وافقه هو علاج الشافعي رحمه الله لأهل الكلام حيث قال (حكمي على أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم بين العشائر والقبائل ويقال : هذا جزاء من ترك كتاب الله وأقبل على الكلام) ، فأجزم أن هذا العلاج سوف يزيل كثيراً من وساوسهم ، فعلى من ولاه الله أمر المسلمين أن يأخذ على يد هذا السفیه وأتباعه ويعزّزهم تعزيراً بليغاً ؛ فإن تركهم إفساد للدين وتلبيس على المسلمين .

وليعلم الناظر في هذه الرسالة أن المالكي ملاً الدنيا صياحاً و طلب المناظرة مراراً ، وطبل له أتباعه ، فوافقت عليها وأعلنت له استعدادي للمناظرة على شبكة الإنترنت ولكنه تهرب بحجج واهية ، وكثرت له طلبي للمناظرة ثمان مرات ، في كل يومٍ مرة ، من يوم الجمعة 12 / 6 / 1422

إلى يوم الجمعة 19 / 6 إلا أن الرجل اختفى وكأنه لم يوجد ، ثم ظهر في بعد الساعة الواحدة من منتصف ليلة السبت - بعد انتهاء المهلة - ووافق على المناظرة ، فوافقت على ذلك مباشرة ، ومع بدء الترتيب لها وبعد أقل من يوم اعتذر عنها بحججٍ أوهى من بيت العنكبوت!!.

إذا تبين هذا فاعلم أنني إنما كتبت هذه الرسالة لإخواني من أهل السنة ، لتكون عوناً لهم في كشف شبهات هذا الدجال .

وبما أن المالكي لم ينفرد ببدعة ، بل جمع من أقوال أهل البدع ما جمع ونشرها بين الناس ، فالرد عليه في كل بدعة ساقها سيكون طويلاً مملاً ، وقد كفانا العلماء رحمهم الله كثيراً من مؤنة الرد على أهل البدع ، لذلك فقد جعلت هذه الرسالة في أربعة فصول :

الفصل الأول : في أصول مذهب المالكي

:

وبه يتبين مذهبه ، و على أي شيء أقام بنيانه وشيد أركانه ، ومن أين اجتر بدعه التي لوّح بها في كتبه .

الفصل الثاني : في أصول تكشف

شبهات المالكي في التوحيد والشرك :

وقد ذكرت فيه أصولاً تعين طالب الحق إن شاء الله على كشف شبهاته التي بثها في كتاب نقض كشف الشبهات حول دعوة التوحيد .

الفصل الثالث : في أصول تكشف شبهات المالكي في السنة والبدعة:

وقد ذكرت فيه أصولاً تكشف شبهات المالكي التي بثها في كتابه (قراءة في كتب العقائد) وفي رسائله الأخيرة .

الفصل الرابع : في أصول تكشف شبهات المالكي في التاريخ والصحابة:

وقد ذكرت فيه أصولاً تكشف شبهات المالكي التي بثها في كتبه التي عن الصحابة والتاريخ .
وأسأل الله تعالى أن يجعل ما كتبه خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من قرأه ، وصلى الله على نبينا محمد .

**كتبه / ناصر بن حمد الفهد
الرياض
جمادى الآخر - 1422**

الفصل الأول أصول مذهب المالكي

سبق أن ذكرت أن المالكي أحقر من أن ينفرد ببدعة ، بل كل البدع التي جاء بها إنما يسرقها من مبتدعة قبله ، لذلك فقد جمع المالكي كثيراً من أصول المبتدعة - على اختلاف فرقهم - ، وسوف أسوق فيما يلي بعضاً من أهل البدع والضلالة الذين تأثر بهم المالكي :

أولاً : مشابھته للزيدية والروافض :

الزيدية مذهب ودينه الذي تربي عليه ، فهو زيدي الأسرة والمنشأ⁽¹⁾ ، وتأثره بهم وبالروافض ظاهر جداً في رسائله وكتبه ، ومن مظاهر هذا التأثير ما يلي :

أولاً : إثارته الكلام حول الصحابة ، وسبه لبعضهم ، وغضه من قدر أبي بكر وعمر ، وإكثاره من الخوض فيما شجر بين الصحابة .

ثانياً : غلوه في علي رضي الله عنه ، حيث لا يكفيه الترضي عنه وذكر مناقبه وحبه ، ولا يقنعه تخطئة من قاتله من الصحابة متأولاً ، بل لابد من الوقعة فيهم ، ونفي الصحبة عنهم ، وإلصاق المعاييب بهم ، بل وصل به الحال إلى تقرير أن لعن بعضهم ليس بالأمر المستنكر عند العلماء .

⁽¹⁾ فالمالكي هذا نسبة إلى (بني مالك) - وهي من منطقة جيزان- بالقرب من الحدود اليمنية ، وهذه المنطقة لا يزال قسم منها على مذهب الزيدية -ومنهم حسن هذا - .

ثالثاً : انتقاداته للكتب التي ترد على الروافض و تدافع عن الصحابة ككتاب (العواصم) لابن العربي ، و (منهاج السنة) لشيخ الإسلام ⁽²⁾.

رابعاً : تسميته أهل السنة (ناصبية) ، كجعله شيخ الإسلام ابن تيمية ناصبياً ، وقد ذكر أهل العلم أن من صفات الروافض أنهم يسمون أهل السنة نواصب.

خامساً : أن كلامه في كثير من هذه الأمور مسروق من كتب الروافض والزيدية ⁽¹⁾.

سادساً : عداؤه وحقده على أهل السنة والجماعة وأئمة السلف وأئمة الدعوة النجدية ⁽²⁾.

ثانياً : مشابهته للسبئية :

فالمالكي أشبه (عبد الله بن سبأ) في ثلاث خصال :

الأولى : أن (عبد الله بن سبأ) يهودي دخل دين الإسلام لإفساده كما دخل (بولص) دين النصرانية لإفسادها ، و (المالكي) زيدي دخل

⁽²⁾ وكتابه في إنقاذ التاريخ الإسلامي انتقد مجموعة من الكتب منها : خلافة علي ، صحابة رسول الله ، عقيدة أهل السنة في الصحابة ، أثر التشيع على الرواية التاريخية ، تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة ، عبد الله بن سبأ ، ولعلك - أخي الكريم - رأيت أن الجامع بين هذه الكتب هو الكلام حول الصحابة والشيعة !!! .

⁽¹⁾ وانظر تفصيل سرقاته من أهل البدع في كتاب الشيخ سليمان الخراشي وفقه الله (سرقات حسن المالكي) فقد أجاد وأفاد جزاه الله خيراً .

⁽²⁾ وهذا ظاهر جداً في كتابيه (قراءة في كتب العقائد) ، و (نقض كشف الشبهات) .

مذهب أهل السنة لإفساده ، فهو بحق (بولص أهل السنة) .

الثانية : أن (عبد الله بن سبأ) جعل التشيع لآل البيت ستاراً له في الإفساد ، و (المالكي) كذلك .

الثالثة : أن (عبد الله بن سبأ) تدرج في إفساده الدين ، فقد أظهر أول أمره النسك والدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم لم يزل يلقي الشبه في قلوب العامة حتى جمع حوله بعض الجهال ، ثم سعى في قتل عثمان رضي الله عنه ، وحصلت الفتن بعد قتله بسببه ، ثم ادعى أن علياً رضي الله عنه هو الوصي ، ثم ادعى فيه الألوهية . و (حسن المالكي) أظهر في أول أمره السنة والحرص على دروس أهل السنة كالشيخ ابن باز رحمه الله وغيره ، والحرص على منهج المحدثين ، ثم لم يزل يلقي بعض الشبه في مجالسه وفي صفحات الجرايد ، حتى جمع حوله بعض أهل الأهواء ، ثم صرّح في مجالسه وبعض محاضراته في أماكن مشبوهة بسبب معاوية وإخراج مسلمة الفتح من الصحابة ، ثم تدرج به الأمر إلى أن كشر عن أنيابه ، وأظهر ما في نفسه من حقد على أهل السنة والجماعة في كلامه على كتب عقائد أهل السنة ، وعلى الصحيحين وغيرها.⁽¹⁾

ثالثاً : مشابھته للمنافقين :

⁽¹⁾ ولعل هذا الشبه القوي بين المالكي وابن سبأ هو الذي جعله يقول : إن ابن سبأ أسطورة!! ، وانظر في الرد عليه كتاب الشيخ سليمان العودة (الإنقاذ من دعاوى الإنقاذ!).

فقد أخذ منهم خصلتين أيضاً :

الأولى : أنه إذا حدث كذب :

والأمثلة على كذبه كثيرة ، منها :

1- أنه قال في كتابه (قراءة في كتب العقائد) إنه سني سلفي حنبلي !! مراراً ، وكذب في ذلك ، فهو على أحسن أحواله زيدي من غلاتهم .

2- أنه ادعى في كتابه (قراءة في كتب العقائد) أنه يتكلم على عقيدة غلاة الحنابلة ، وإنما يتكلم في حقيقة الأمر على مذهب أهل السنة والجماعة ، فقد ساق في كتابه هذا كلاماً لرجال - لم يسمهم - هم من أئمة السنة قبل أن يخلق الإمام أحمد ، وقبل أن يوجد الحنابلة ، منهم :

عبد الله بن المبارك ، والأوزاعي ، ومالك ، وحماد بن سلمة ، وسفيان بن الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ووكيع ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم من أئمة السنة رحمهم الله . حيث ساق أقوالهم وكأنها من أقوال (عبد الله بن أحمد) في كتاب (السنة) ، وأقوالهم هذه رواها غير عبد الله بن أحمد كالبخاري في (خلق أفعال العباد) و الخطيب في (تاريخه) والدارمي في ردوده وغيرهم (1) .

(1) وكتابه هذا (قراءة في كتب العقائد) من أكثر الكتب التي رأيتها كذباً وتحريفاً وبهتاناً ، ولو جمعت ما ذكره من الأكاذيب والافتراءات لطال المقام ، وقد جمع أحد طلبة العلم أكاذيبه وافتراءاته في كتابه ذلك في كتاب سيخرج قريباً إن شاء الله تعالى .

3- أنه ادعى أن الشيخ عبد الله السعد يصحّح أحاديث ضعيفة وموضوعة في العقيدة ، وأقسم بالله أنه أول من يعلم كذب هذه الدعوى .
 4- أنه ردّد مراراً في (شبكة الإنترنت) وفي مقابلات صحفية أنه يطلب المناظرة من كل من يعارضه ، وكذب في ذلك ، لأن كاتب هذه السطور طلبها منه فتهرّب ورفض بحججٍ واهية⁽²⁾ .

وأكاذيبه كثيرة جداً ، وهذه أمثلة فقط !.

الثانية : أنه إذا خاصم فجر :
 والأمثلة على ذلك ظاهرة في ردوده على من أصدروا فتاوى في التحذير منه ، فقد تكلم على الشيخ حمود الشعيبي والشيخ علي الخضير والشيخ عبدالله السعد - حفظهم الله - ووصفهم بأنهم من غلاة الغلاة ، وأنهم تكفيريون حرورية ، وهاوية ، متعصبون .

رابعاً : مشابھته للسوفسطائية :

وهم فرق ؛ منها فرقة (اللا أدريّة) وهم الذين يقولون : لا نعرف شيئاً من ثبوت الموجودات ولا انتفائها ، بل نحن متوقفون في ذلك ؛ لأننا سبرنا المذاهب فوجدنا أهل كل مذهب يدعون العلم بصحة مذهبهم وبطلان المذهب الآخر.
 ومن يقرأ كلام المالكي في الشرعيات - خصوصاً المتأخر منه - يجده مشابهاً لهذه الفرقة - وإن كان

⁽²⁾ وقد سبق التنبيه إلى هذه المناظرة في المقدمة.

كلامهم في العقلیات- ، فهو يقول : إنه سبر المذاهب كلها ووجد كل فرقة تدعي أن الحق معها وأن الأخرى ضالة لذلك فهو لا يجزم بأن هذه الفرقة على الحق والأخرى باطلة ، ومن يرى طريقته في الجدال لرد الحق يعلم مدى شبهه بفرقة (اللاأدرية)!!.

وقد أحسن ابن بدران رحمه الله تعالى في وصفه علاج هذه الفرقة حيث قال ⁽¹⁾ :
(ومن يناظرهم يبقى في حيرة من أمره لأنهم ينكرون حقيقة الدليل ومقدماته وسائر الأشياء ، فلا يقطعهم إلا الضرب حتى يجدوا ألمه ، والإلقاء في النار حتى يقال لهم (ذوقوا مس سقر)).

خامساً : مشابھته للمعتزلة والجهمية :

ولا غرابة في هذا ؛ فأصول الزيدية هي أصول المعتزلة في أبواب القدر والأسماء والصفات ⁽¹⁾ ونحو ذلك ، فقد جاء من منبته فلا عجب !!، وقد وافقهم في خصال منها :

⁽¹⁾ حاشيته على (الروضة 1/247) .

⁽¹⁾ لذلك تجده في كتابه في العقائد ذكر أن ملوك بني أمية جبرية - إلا يزيد بن الوليد - ، وهذا نفسه كلام المعتزلة فإن يزيد بن الوليد يجعلونه من القدرية في (طبقات المعتزلة) ، والقدرية يسمون أهل السنة جبرية .
وكذلك في كتابه ذلك أثنى على عمر بن عبد العزيز في الدولة الأموية ، وعلى المأمون - فقط - في الدولة العباسية ، ومن المعلوم أن المأمون تميز عن غيره من خلفاء بني العباس بأمرين هما : الاعتزال والتشيع !!.

الأولى : كلامه في الأسماء والصفات بنحو كلام الجهمية في كتابه (قراءة في كتب العقائد) .

الثانية : وصفه أهل السنة بأنهم مجسمة ومشبهة⁽²⁾ ، ومن صفات الجهمية وصفهم لأهل السنة والجماعة بأنهم (مشبهة أو مجسمة أو حشوية) .

الثالثة : حقه على أئمة السنة كالإمام أحمد وابنه عبد الله والبرهاري وشيخ الإسلام وابن القيم وغيرهم الذين أجموا الجهمية وكتبوهم .

الرابعة : تعظيمه لأئمة الجهمية والقدرية كالجعد بن درهم والجهم بن صفوان وغيلان القدري ، وتكذيبه لما ينسب إليهم ولو كان الناقل ممن أجمع على عدالته وأمانته .

سادساً : مشابھته لأهل الكلام :

وقد أشبههم في خصلتين :
الأولى : نهمة في التشكيك ، فتجده يشكك دائماً في المسلمات والثوابت ، ويورد الشبه في

⁽²⁾ والعجيب أنه ببغاء يهرف بما لا يعرف ، فهو يقول عن حديث (خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر) إنه تجسيم ، وأين التجسيم في ذلك؟! إن كان ذكر الذراعين والصدر تجسيمياً فذكر اليدين والعين والوجه والساق والقدم والأصابع وغيرها من الثابت في النصوص تجسيم!! وعليه فكتاب الله كتاب تجسيم - كما نطق به بعض سلفه من الجهمية - . وإنما التجسيم - على فرض صحة العبارة - عندما يقال يد كيد أو وجه كوجه . والكلام على مثل هذه الأحاديث يكون في إثبات الصحة أو الضعف ، لا في هرائه بما لا يفهمه!! .

كثير من المسائل في التوحيد والإيمان والصحابة وأقوال السلف وصحة الأحاديث ومجريات التاريخ وغير ذلك ، فلا يخرج له كتاب أو رسالة إلا في الهدم و التشكيك ، وهذه من صفات المتكلمين الذين ذمهم السلف رحمهم الله .

الثانية : أن رأس ماله من العلم هو الاعتراض ، والقدر في الأدلة ، والجدل المذموم ، وإيراد الشبه ، وهذا رأس مال المتكلمين ، وهو ليس من العلم في شيء .

قال شيخ الإسلام رحمه الله -عن المتكلمين- (1):
(أنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً وأضعف الناس علماً و يقيناً ، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم ويشهده الناس منهم وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا . وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدر والجدل ومن المعلوم : أن الاعتراض والقدر ليس بعلم ولا فيه منفعة ، وأحسن أحوال صاحبه : أن يكون بمنزلة العامي وإنما العلم في جواب السؤال . ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ إذ كل منهم يقدر في أدلة الآخر).

سابعاً : مشابهته للقبوريين :

ويظهر هذا جلياً في كتابه (نقض كشف الشبهات) حيث أعاد ما قاله أسلافه من علماء القبوريين كابن جرجيس والزهاوي ودحلان ونحوهم ، في الدفاع عن المشركين و عباد القبور ، ورمي

(1) الفتاوى (4/27) .

أهل التوحيد بالغلو ومذهب الخوارج والتكفير بغير حق ، فأشبهه القبوريين في أمور كثيرة منها:
الأول : أنه لا يفرق بين التوحيد والشرك .
الثاني : أنه لا يفرق بين توحيد الربوبية والألوهية .

الثالث : رمية أئمة الدعوة بأنهم خوارج لتكفيرهم عباد القبور .

الرابع : جعله عباد القبور من المؤمنين .

الخامس : جعله طلب الشفاعة من القبر - من الأمور الجزئية اليسيرة - .

ثامناً : مشابهيته للمرجئة :

فهو يشبه غلاة المرجئة (الكرامية) الذين يقولون بأن الإيمان هو القول فقط ، فمن نطق بالشهادة فهو مؤمن عندهم .

وتقاريرات المالكي في كتابيه (قراءة في كتب العقائد) و (نقض كشف الشبهات) جارية على هذا القول ، حيث يرد تكفير سلفنا من أهل السنة رحمهم الله تعالى لسلفه من أهل البدعة والضلالة بأن سلفه (الجهنم والجعد وغيلان ونحوهم) مؤمنون ينطقون الشهادة !!.

ويرد على تكفير أئمة الدعوة النجدية رحمهم الله لعباد القبور بنحو هذا أيضاً !!.

تاسعاً : مشابهته لليهود :

وهو أنهم قومٌ بهت :
 كما ثبت في الصحيح عندما أسلم عبد الله بن
 سلام رضي الله عنه قال : يا رسول الله ، إن اليهود
 قومٌ بهت ، فاسألهم عني قبل أن يعلموا بإسلامي .
 فجاءت اليهود ، فقال النبي ﷺ : أي رجل عبد الله
 بن سلام ؟ قالوا : خيرنا وابن خيرنا ، وأفضلنا وابن
 أفضلنا . فقال النبي ﷺ : رأيتم إن أسلم ؟ قالوا :
 أعاده الله من ذلك . فأعاد عليهم ، فقالوا مثل ذلك
 ، فخرج إليهم عبد الله فقال : أشهد أن لا إله إلا
 الله ، وأن محمداً رسول الله . قالوا : شرنا وابن
 شرنا ، وتنقصوه .

وطريقة المالكي مع موافقيه ومخالفيه هي
 طريقة اليهود في هذا ، وهي منه على وجهين :
الوجه الأول : كلامه على النوع وإن اختلف
 الشخص :

فمن وافقه على بدعته مدحه ولو كان مبتدعاً ،
 ومن خالف بدعته سبه ولو كان سنياً ، ومثال ذلك :
 أن الشيعي العلوي الصوفي (محمد بن عقيل
 الحضرمي) لما ألف كتابين في شتم معاوية -
 رضي الله عنه وأخزى مبغضيه - وصفه هذا
 (المحقق المالكي) بأنه (عالم سني)⁽¹⁾ .

(1) (مذكرته في الصحابة) ص 51 .

ولما خالفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في هذا ، وصفه بأنه ناصبي ⁽²⁾ .!!

الوجه الثاني : كلامه على الشخص الواحد :
فهو يتكلم في الشخص الواحد أحياناً كما تكلم اليهود في عبد الله بن سلام رضي الله عنه ، فإذا وافقه أو سكت عليه مدحه ، وإذا خالف بدعته أو تكلم فيه سبه :

ومن أمثلة ذلك موقفه من الشيخ عبد الله السعد - وفقه الله - ، فإن المالكي أثنى عليه ومدحه في مجالس ، ومدحه على صفحات الجرايد ، ثم بعد أن أصدر الشيخ عبد الله فتواه في المالكي وصفه بأنه تكفيري من غلاة الوهابية ، واتهمه بتصحيح الأحاديث الموضوعة في سبيل نصره الغلو الحنبلي ..

عاشراً : مشابته للمستشرقين :

وقد أشبههم في خصال منها :
الأولى : أن كثيراً من المستشرقين سعوا في بحوثهم إلى زعزعة الثقة بالعقيدة الإسلامية الصحيحة بإيراد الشبهات ، وبحوث المالكي في الصحابة وكتب العقائد والمردود على أئمة الدعوة وغيرها هذا مؤداها .

الثانية : أن كثيراً من المستشرقين شككوا في روايات كتب الصحاح والسنن ، وهذه نظرية

⁽²⁾ (مذكرته عن الصحابة) ص 74 ، وانظر الرد عليه في كتاب الشيخ سليمان الخراشي - وفقه الله - (ابن تيمية لم يكن ناصبياً) .

ينشرها المالكي ، وصرّح بأن الصحيحين فيهما دس وكذب !! .

الثالثة : أن جملة من المستشرقين ذكروا أن كثيراً من الأحاديث الصحيحة والاختلافات العقدية إنما هي من نتاج الصراعات السياسية ، وهذا ما يدندن عليه المالكي خصوصاً في كتابه (قراءة في كتب العقائد) .

الرابعة : أن كثيراً من المستشرقين رموا رجال القرون المفضلة بالكذب في الحديث ، وهذه مرحلة لم يبق على المالكي إلا اليسير جداً ويصلها ، لأنه وصف رجال القرون المفضلة بالظلم والهوى واتباع أهواء السلاطين ، وهذا مؤداه - في الحقيقة - إلى تكذيبهم في نقلهم !! .

وبعد هذا :

فالرد على الشبه التي أثارها إنما يكون بمعرفة أقوال أسياده المبتدعة أصحاب هذه الشبه الأصليين ، ثم الرجوع إلى ردود أهل العلم عليهم :

1- فكلامه على الصحابة والفتن التي جرت بينهم أصله مأخوذ من كتب الروافض والزيدية ونحوهم ، وقد رد عليهم العلماء في كتب كثيرة منها (العواصم) لابن العربي و (المنهاج) لشيخ الإسلام وغيرها ومن أفضل ما ألف في هذا الباب في وقتنا كتاب (تحقيق مواقف الصحابة من الفتنة) للشيخ محمد أمحزون جزاه الله خيراً .

2- وكلامه على الأسماء والصفات أصله مأخوذ من كتب الجهمية - على اختلاف فرقهم - ، وقد رد عليهم العلماء أيضاً في كتب كثيرة ، ولعل أعظم

هذه الكتب وأهمها كتب شيخ الإسلام (درء التعارض) و (نقض التأسيس) وغيرها .

3- وكلامه في كتب أئمة الدعوة ووصفهم بالتكفير وقتال المسلمين والغلو إنما أخذه من كتب علماء القبورية كابن جرجيس وغيره ، وقد رد عليهم العلماء كالشيخ عبد الرحمن بن حسن وابنه عبد اللطيف والألوسي وغيرهم .

4- وكلامه في أئمة السلف وقدره فيهم ووصفه لهم بالظلم والاعتداء والافتراء إنما أخذه من كتب الكوثري وأمثاله ، وقد رد عليه المعلمي رحمه الله في (التنكيل) .

5- وكلامه على أحاديث الصحيحين وتشكيكه في صحتها مأخوذ من المستشرقين ، وقد رد عليهم كثير من المعاصرين .

وهكذا غيرها من البدع التي تلقفها ونشرها ، فهو ببغاء يردد ما رده السابقون من أهل البدع ، إلا أن السابقين يتميزون عنه بأنهم يعرفون على أي مذهب هم ، وإن كان مذهبهم باطلاً ، أما هذا الرجل فهو كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران ، لا يدري ماذا يعتقد ، ولا إلى أي فرقة ينتمي ، ولا بأي برهان يحتج ، يؤصل اليوم ما ينقضه غداً ، رأس ماله معاول هدم ، وإحياء شياطين ، وزخرف قول .

وبالنظر إلى هذا وأمثاله من شياطين الإنس يعرف المسلم عظيم نعمة الله عليه ، فله الحمد والمنة :

لو شاء ربك كنت أيضاً مثلهم
فالقلب بين أصابع
الرحمن

الفصل الثاني : في أصول تكشف شبهات المالكي في التوحيد والشرك :

سبق أن ذكرت أن المالكي أحقر من أن ينفرد ببدعة ، وأنه إنما (اجتر) بدعاً قيلت قبله ، فكل رد من أهل العلم على تلك البدع هو في حقيقته رد عليه وعلى أمثاله من السراق .

ومن ضمن البدع التي اجترها ممن قبله بدع القبوريين وجهالاتهم في الرد على أئمة الدعوة النجدية رحمهم الله تعالى في تكفيرهم عباد القبور .

وفي هذا الفصل سأذكر أربعة أصول تكشف شبهاته إن شاء الله تعالى .

الأصل الأول أن توحيد العبادة هو أساس دعوة الرسل وهو أصل الأعمال

فأساس الدين وأصله وبدايته ومنتهاه هو توحيد الله بأفعال العباد ، فيوحد الله سبحانه ولا يشرك به شيئاً بالدعاء والذبح والنذر والاستعانة والاستعاذة وغيرها من العبادات ، وقد جاءت دعوة الرسل كلهم بهذا ، فقد قال الله تعالى **(ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت)** ، وقال تعالى **(وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون)** ، وقال تعالى عن نوح عليه السلام **(لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)** ، وقال تعالى عن هود عليه السلام **(وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)** ، وقال تعالى عن صالح عليه السلام **(وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)** ، وقال عن إبراهيم عليه السلام **(وإبراهيم إذ قال لقومه اعبدوا الله واتقوه)** ، وقال تعالى عن شعيب عليه السلام **(وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)** ، وقال تعالى عن عيسى عليه السلام **(يا بني إسرائيل اعبدوا الله ربي**

وربكم إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة) ، والآيات في هذا المعنى كثيرة .
و في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله (من أتى قبري فليسلم عليّ)
فمن سلم عليّ لم أجر إلا بمثل ما سلم عليّ)
فمن لم يسلّم عليّ لم أجر) .

[illegible]

□□□□□ □ □ □

00 000 0 000 00 000 00 000 00 0 000 00 00 00

[illegible]

: 00000000 0 00000000 000000 00 00000 000 000 00000000

: □□□□□ □□

□□□□□ □□□□ □□□ □□□□□□□□ □□□□□ □□ □□□□□ □□□□ □□□□

: □□□□ □□ □□ □ □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□ □□□□□

: □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

00000000 000 000 0 00 0000 00 00 000000 0000 00

• □□□ □□□□□□

[illegible]

: 000000 000000

0000 000 000000000 000 0000 000 0000000 0000 00

: 00 0 0000 000 0000000

• (0000000 000 000 000000 0000000 00000 000) 000000 0000000

[illegible]

• □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

00 00000000 000000 0000 0000 000 0000000 0000 00
 : 0000 00

This image is a highly complex, abstract pattern composed of numerous small, black-outlined rectangular blocks of varying sizes and orientations. These blocks are scattered across a white background, creating a dense, textured appearance that resembles a stylized barcode or a fragmented document page. The overall effect is one of chaotic complexity, with no discernible text or figures.

: 000000 00 0000

[illegible]

• □□□□□□□□ □□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□

• □□□□□□□□ □□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□

• □□□□□□ □□ □□□□ □□□ □□ □□□□ □□□

00000 00000 00000 0 000000 0000000 00 00 00000 000000 000
00000

: □□□□□□ □□ □□□□□□ □□ □□□□ □□□□

: □□□ □□ □□□ □□□□

: □□□□ □□□□ □□□□ □□□□

□□□□ □□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□ □□□ □□ □□□□□ □□□□□□□□

□□□□

[illegible][illegible]

: □□□□□ □□□□ □□□□
: □□□□□ □□□□ □□□□

0000 0000 00 00000000 000000
 000000 0000 000000 00 000000 0000
 0000

• □□□□□□ □□□□ □□ □□□□ □□□□

□□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□ □□ □□□□ □□□□ □□□□

: □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□

(□) □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□ □□□□

[illegible]

(1) بهذا التقرير يتبين لك جهل المالكي الفاضح الذي زعم في (نقضه الخبيث على كشف الشبهات) أن مشركي قريش لم يكونوا يؤمنون بربوبية الله سبحانه ، مع ورود ذلك وتواتره في الكتاب والسنة وأشعار العرب وقصصهم ، ولكن كما قال الشاعر :

لكل داء دواء يستطب به
إلا الحماسة أعيت من يداويها

၀ မိမိတို့ မိမိတို့ မိမိ မိမိတို့ မိမိ မိမိတို့ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ
 ၀ မိမိတို့ မိမိတို့ မိမိ မိမိ မိမိတို့ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ
 မိမိတို့ မိမိတို့ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ မိမိ
 . မိမိတို့ မိမိတို့ မိမိ မိမိတို့

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

000 0000000 0000 00 00 00000 000 00000000 00
0000

0000 00 0000 0000 000 00000 0000 000000 00000 00 0000 0000
 00 0000000 0000000 0000000 000 000 00000000 00 000000 000 000
 00000000 00000000 00000000 000000 00 0000 0000 0 0000000 00 00000
 0000 00000 0000 0000000 0000000 00000000 0000000 000000 00000
 .!! 000000 00 00000000

: 0000 00000 000 00 0 00000000

[illegible]

. () .
 . : .

[illegible][illegible]

000000 000000 000000 000000 000000 000000 000000 000000
 000000 (000000 000000 000000 000000 000000 000000 0 00000000

. ()
 000000 000000 00 0000 0000 0000000 0000) 000 00000000
 00000 00000 00000 00000) 0 000 000 000 00 000000 00000 00

1. (1) 2019 年 12 月 31 日，本公司应收账款账面余额为 1,000 万元，坏账准备余额为 100 万元。2020 年 1 月 1 日，本公司应收账款账面余额为 1,000 万元，坏账准备余额为 100 万元。2020 年 1 月 1 日，本公司应收账款账面余额为 1,000 万元，坏账准备余额为 100 万元。

. በሰነድ ማረጋገጫ ላይ የሚገኝ የጥራት ማረጋገጫ ሰነድ
 : የጥራት ማረጋገጫ ሰነድ የሚያሳይ የጥራት ማረጋገጫ ሰነድ

[illegible][illegible]

(1) المقصود بقول النبي ﷺ هنا هو التنبيه إلى أنه لم يخلص العبادة لله سبحانه وتعالى ، لأن الكافر لو قال هذه الكلمة (رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين) - فقط - لم يخرج من الشرك بإجماع السنة والزيدي والروافض والخوارج والمعتزلة وغيرهم ، لأنه لا بد أن يأتي بالشهادتين ، فتبين أن المراد من ذكر هذه الكلمة هو التنبيه إلى أصل العبادة .

(2) إذا فهمت هذا الأصل تبين لك جهل المالكي الذي دافع عن عباد القبور بأنهم يصلون ويصومون إلى آخر هرائه ، ويقال له أيضاً : ما تقول في رجل يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويؤدي الأركان وغيرها ، ولكنه يسب الله والرسول ويطلق المصحف ؟!

إن قلت : هو مؤمن فقد خرجت عن إجماع المسلمين كلهم -
حتى سلفك من الجهمية والزيدية والمعتزلة - فإنهم يقولون
إن فعله هذا كفر .

000000 00000

00000 0000 00000 00000 0000000 00

00000000 000000 00 000000 00000 000000 000000 00000000 00 00000
 00 0 0000000 00000000000 00 0 0000000 000000 00 0 00000 0000000 0
 00000 000 0 00000000 000000 0000 0000 000 0 000 00000 000000 000
 000 0000000 00000 0000 0 00000000 000000 0000 00000 0000 00 0000000
 000000 000 00000 00 000000 00 00000 00 000 0 0000000 000000
 00 00000 000000 000000 000000000 00 000 000 0 0 000000 0000000
 00000 0000000 00 00000 0 00000 00 000 00 00000 00 00000 00000000
 000000 00000 000000 0 0000000 00 000000 00 0000000 00000 000000
 .00000000 00 00000 00000

[illegible]

000000 0000 00 : 00000 00 0000 00 0000 000000 0000 00000 00000
 0000 00 00 00 0 00000 00000 0000000 0000000 000000 0000 0000 0000
 .⁽⁰⁾!!! 00000000 00000000 00000000

وإن قلت : هذا كفر ، قلنا : فلم لم تنظر إلى نطقه بالشهادة وقيامه ببقية الأركان؟؟!! .
 إن قلت : لأنه أتى ناقصاً من نواقض الإسلام . قلنا : وكذلك من صرف عبادة لغير الله ولا فرق.
⁽¹⁾ قاله المالكي في (نقضه الخبيث) ، حيث ردّ على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى الذي قرّر أن كفار قريش كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق الرازق المحيي

[illegible]

: 000000 000000

: 00000000 000000 00 00000000 000000 000000 000000 00

المميت ومع ذلك لم ينفعهم لأنهم أشركوا في العبادة وجعلوا بينهم وبين الله وسائط .
 فردّ هذا الأحق بقوله : إن كفار مكة كانوا ينكرون البعث أيضاً ويكذبون النبي ﷺ !! . فعلى قياسه لا يكفر المسلم حتى يجتمع فيه كفر قريش كله من عبادة الأصنام وإنكار البعث والنبوة !!!!.
 ومقتضى كلامه أن مشركي قريش لو أقروا بالنبوة والبعث فإنهم يدخلون بذلك في الإسلام وإن لم يتركوا عبادة الأوثان واتخاذها وسائط وشفعاء .

من بدع المالكي وشبهاته التي نشرها في كتابه
 (قراءة في كتب العقائد) وغيره الدفاع عن أهل
 البدع والضلالات ، ورمي أئمة أهل السنة والجماعة
 بالظلم واتباع أهواء السلاطين والافتراء على
 الخصوم وغير ذلك ، والتحذير من كتب عقائد أهل
 السنة والجماعة ككتاب (السنة) لعبد الله بن أحمد
 و (السنة) للخلال وغيرهما ، والزعم بأن الخلاف
 بين الفرق الإسلامية خلاف محتمل لا يقتضي تبديعاً
 ولا تفسيقاً ولا تكفيراً .
 وفي هذا الفصل سأذكر اثني عشر أصلاً تكشف
 شبهاته في هذه المسائل .

الأصل الأول : أن أهل السنة والجماعة هم الفرقة الناجية

وسوف أذكرها هنا أربع مقدمات :

المقدمة الأولى : إثبات تفرق الأمة وتغييرهم سنة الرسول ﷺ :

المقدمة الثانية : إثبات أن هذا التفرق مذموم :

والمقدمة الثالثة : إثبات أن الرسول ﷺ قد بين الفرقة الناجية :

والمقدمة الرابعة : إثبات أن هذه الفرقة باقية في جميع الأعصار :

المقدمة الأولى :

إثبات تفرق الأمة وتغييرهم سنة الرسول ﷺ :
والدليل على حصول هذا التفرق من الشرع والواقع :

أما من الشرع :

فقد قال الله تعالى عن أهل الكتاب (وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) .

وقال تعالى عنهم (وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا يَنْتَهُمُ) .

وقال تعالى أيضاً (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) .

وقال تعالى (مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلٌّ جِرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فِرْحُونَ) .

والآيات التي تثبت تفرق أهل الكتاب وتفرقهم من بعد ما جاءتهم البيانات وتذمهم على ذلك كثيرة جداً .

وقد ورد في السنة عدد من الأحاديث التي تثبت أن هذه الأمة ستسلك مسلك أهل الكتاب ؛ منها : ما في الصحيح عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : لتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب لاتبعتموهم . قلنا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟ .

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع . فقيل : يا رسول الله ، كفارس والروم . فقال : ومن الناس إلا أولئك ؟ .

وقد جاء في السنة أيضاً التصريح بتفرق هذه الأمة واختلافها بعده ، ومن ذلك : ما في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : (ألا ليذاذن رجال عن حوضي كما يذاذ البعير الضال أناديهم : ألا هلم ، فيقال : إنهم قد بدلوا بعدك . فأقول : سحقاً ، سحقاً) .

وفي الصحيحين نحوه هذا اللفظ أيضاً من حديث أنس وأبي سعيد وغيرهما رضي الله عنهم . وفي السنن عن العرياض بن سارية رضي الله عنه قال : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب

وذرفت منها العيون فقلنا : يا رسول الله ، كأنها موعظة مودع فأوصنا . قال : أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد ، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة .

وروى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو ثنتين وسبعين فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) وصححه الترمذي ، وروى من حديث ابن عمرو بن العاص (كلهم في النار إلا ملة واحدة) قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي . رواه الترمذي وحسنه .

وغير ذلك من النصوص .

وأما الواقع :

فيدل عليه ما نراه من تفرق هذه الأمة ، والعيان يغني عن البرهان ، فقد تفرقت الأمة إلى أشاعرة وماتريدية وزيدية وإباضية ورافضة ونصيرية وإسماعيلية ودروز وبهائية وقاديانية وغيرها من الفرق .

والمقدمة الثانية :

إثبات أن هذا التفرق مذموم :

فقد سبق ذكر الآيات التي تحذر من التفرق والاختلاف في الدين :

كقوله تعالى أيضاً (إِنَّ الَّذِينَ قَرَّعُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ).
 وقوله تعالى (مَنْ الَّذِينَ قَرَّعُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شَيْعاً كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ قَرْحُونَ).
 وقوله تعالى (وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

وسبق في حديث العرياض حثهم على ترك الاختلاف والتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين ، وحديث السبعين فرقة وفيها أخبر أنهم كلهم في النار إلا واحدة .
 وسيأتي مزيد من الأدلة إن شاء الله تعالى في المقدمة الثالثة وفي الأصل الثاني.

المقدمة الثالثة :

إثبات أن الرسول ﷺ قد بين الفرقة الناجية وأنها أهل السنة والجماعة :

والدليل على ذلك من العقل واللغة والشرع :

أما من العقل :

فمن ثلاثة وجوه :

الأول : أنه لا يمكن أن يبين الله سبحانه لنا أمور الدنيا كالفرائض والموارث ولا يبين لنا الحق فيما نعتقد ونؤمن به ، حتى يقال : إنما لا ندري أين الحق في هذا الاختلاف والتفرق لأن كل فرقة تدعي أن الحق معها وأن من خالفها فهو ضال ، لا شك أن هذا من باب سوء الظن برب العالمين وأنه لم يتم نعمته علينا .

الثاني : أن النبي ﷺ وصحابته هم الذين خوطبوا بالوحي ، وهم الذين مدحهم الله سبحانه وتعالى

في آيات كثيرة ، ووعدهم الله بالحسنى ، وهم الذين نشروا الإسلام ، ورووا السنن ، فعلم أن الحق معهم ، وأن من اتبعهم واهتدى بهديهم فهو على طريقهم وصراطهم لم يفرّق دينه ويفارق الجماعة ، وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة.

الثالث : أنه لا يوجد نص من الكتاب أو السنة أو أمر اتفق عليه الصحابة والتابعون وخالفه أهل السنة والجماعة ، بينما لا تجد فرقة من أهل البدع إلا خالفت نصوصاً وأصولاً .

وأما من اللغة :

لفظ : (الفرقة) و (التفرق) إنما يأتي بعد (اجتماع) ، فلا يقال : فارق فلان فلاناً إلا إذا كانا مجتمعين ثم تفارقا .

ومن المعلوم أن أول الفرقة حصلت بعد الفتنة في عصر الصحابة رضي الله عنهم ، فمن أراد الحق وتجنب الفرقة بقي على ما كان عليه المسلمون قبل حصول الافتراق ، وهذا ليس لغير أهل السنة والجماعة فإنهم هم الذين حرصوا على اتباع هدي الصحابة رضوان الله عليهم.

وأما من الشرع :

فقد دل على ذلك نصوص كثيرة من الكتاب والسنة :

فمن الكتاب :

قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) وهذه الآية تدل على وضوح السبيل من وجوه :

الأول : أن الله سبحانه قد أكمل الدين ، فمن ابتدع فيه فزاد أو نقص فقد انحرف عن هذا الدين

بحسب بدعته ، ومن بقي على ذلك الدين الكامل فهو على الصراط المستقيم ، وليس هناك جماعة متبعة غير مبتدعة في أمورها كلها غير أهل السنة والجماعة.

الثاني : أن الله قال (وأتممت عليكم نعمتي) ومن أعظم النعم معرفة الحق عند الاختلاف.

الثالث : أن الله قال (ورضيت لكم الإسلام ديناً) والإسلام الذي رضاه هو ما أنزله على رسوله وعمل به الصحابة رضوان الله عليهم .

وقال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، وهذه الآية تدل على أن إقامة الدين كله المنزل على محمد ﷺ هو الحق ، وأن من ترك بعضه أو غير بعضه فقد تفرق فيه ، ولم يبق بالدين كله غير أهل السنة والجماعة.

وقال تعالى (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) ، فدلّت هذه الآية على أن الافتراق في الدين مذموم ، ولا يكون الحق إلا مع ترك الفرقة ، وذلك لا يكون إلا بالبقاء على الدين المنزل كما جاء .

وقوله تعالى (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) ، وهذه تدل على أن البقاء على الصراط المستقيم

هو ما جاء به الرسول ﷺ

ﷺ : ﷺ : ﷺ : ﷺ : ﷺ

ﷺ.

وقال تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) ، ومن المعلوم أن أولى الناس بالدخول في المؤمنين هم الصحابة رضي الله عنهم ، فمن شاق الرسول في بعض ما جاء به وخالف ما عليه الصحابة فهو داخل في الوعيد .

والآيات في هذا المعنى كثيرة .

وأما من السنة :

ففي الصحيحين عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم) .

وهذا ظاهر بأن خير الجماعات ما اهتدت بهدي القرن الأول ، وليس هذا لغير أهل السنة والجماعة .

وما ورد في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه السابق قال : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا : يا رسول الله ، كأنها موعظة مودع فأوصنا . قال : أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد ، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة .

فقد بين الرسول ﷺ أن الحق عند الاختلاف يكون بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين.

وفي المسند عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : خط رسول الله ﷺ خطاً بيده ، ثم قال : هذا سبيل الله ، وخط عن يمينه وشماله ، ثم قال : هذه السبل ، ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) .
 فبين الرسول ﷺ هنا أن البقاء على الصراط المستقيم وترك السبل - وهي البدع والشبهات - هو سبيل الله .

وروى ابن جرير أن رجلاً قال لابن مسعود : ما الصراط المستقيم؟ قال : تركنا محمد ﷺ في أدناه ، وطرفه في الجنة ، وعن يمينه جواد ، وعن يساره جواد ، ثم رجال يدعون من مربهم ، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به إلى النار ، ومن أخذ على الصراط انتهى به إلى الجنة ، ثم قرأ ابن مسعود (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) .

وروى الإمام أحمد والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو ثنتين وسبعين فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) وصححه الترمذي ، وروي من حديث ابن عمرو بن العاص (كلهم في النار إلا ملة واحدة) قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي . رواه الترمذي وحسنه .

فقد ذكر هنا الفرقة الناجية وأنها ما كانت على هديه هو وأصحابه ، وهذا موافق لما سبق من

النصوص ، وأقوال الصحابة والتابعين في بيان هذا كثيرة جداً ، وفيما سبق كفاية لطالب الحق .
وسوف أنقل هنا كلاماً لرجل لا يتهم بمحابة أهل السنة ولا يقال إنه من غلاة الحنابلة أو من الحنابلة ، بل وليس مذهبه قريباً من مذهب السنة ، فهو فيلسوف من الفلاسفة وأعني به أبا الوليد ابن رشد حيث قال في كتابه (مناهج الأدلة في عقائد الملة) ص 181 - بعد كلام سبق عن تأويلات الفرق:

(وهذه هي حال الفرق الحادثة في الشريعة مع الشريعة ، وذلك أن كل فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى ، وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع ، حتى تمزق الشرع كل ممزق ، وبُعِدَ جداً عن موضوعه الأول ، ولما علم صاحب الشرع أن مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته قال : "ستفترق أمتي على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة" يعني بالواحدة : التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله ، وأنت إذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل تبينت أن هذا المثل صحيح ، وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم : الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم ، ثم الأشعرية ، ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد فطم الوادي على القرى).

المقدمة الرابعة :

إثبات أن هذه الفرقة باقية في جميع الأعصار :
إذا تبين لك من المقدمات السابقة أن التفرق مذموم ، وأن الجماعة التي على الحق واحدة ،

فاعلم أنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنها باقية في جميع الأعصار :

ويدل عليه ما رواه الشيخان عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال (لن يزال قوم من أمتي ظاهرين على الناس حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون)

وفي الصحيحين عن معاوية رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ (لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس).

وفي مسلم عن ثوبان (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم ، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك).

وهذا يبين لك أنه لا يخلو زمان من هذه الطائفة ، ولتعلم أن الله سبحانه أجل وأعظم وأحكم من أن يجعل أمر هذه الطائفة ملتبساً فلا ندري أين هي ؟ ولا على أي هدي ؟ بل قد أقام الدلائل التي تبين ذلك كله كما سبق في المقدمة الثالثة .

وهذه الأحاديث تدل على أن الحق لا يعدوا هذه الطائفة الظاهرة على الحق والقائمة بأمر الله ، وأن ماسواها من الطوائف قد تخطئ في شيء وتصيب في شيء ، لكن لا يجوز أن يكون عند إحدى هذه الطوائف حق فات الطائفة الظاهرة جميعها ، وإن جاز أن يفوت الحق بعض أفرادها.

وبهذا يتبين بطلان ما يلبس به المالكي من دعوى أن جميع الطوائف – بما في ذلك أهل السنة – عندهم حق وباطل ، فيجعل أهل السنة بمنزلة

غيرهم ، ويجوز أن يكون ثمة حق فاتهم جميعاً ،
وأصابه مخالفوهم ممن ضل الطريق .

الأصل الثاني : أن أهل السنة والجماعة يعرفون بموافقة الكتاب والسنة وهدى الصحابة

اعلم أن الطريق لمعرفة من هم أهل السنة والجماعة هو عرض أقوالهم وأفعالهم وهدىهم على الكتاب والسنة وهدى الصحابة ، فاي عالم عرف بتعظيم الكتاب والسنة وهدى الصحابة فهو من أهل السنة والجماعة ، ومن خالف شيئاً من ذلك ففيه من البدعة بحسب مخالفته - وإن كان لا يعد من أهل البدع إلا إذا خالفهم في أصولهم - .

لذلك فقد أجمع أهل العلم على الثناء على أئمة معروفين بالاتباع والافتداء ، ووصفهم بأنهم أئمة أهل السنة والجماعة كالإمام مالك وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه والشافعي وأبي زرعة وأبي حاتم والبخاري وأبي داود والترمذي ونحوهم رحمهم الله تعالى .

ومما يميز أهل السنة عن غيرهم ، أن مذهبهم لا يعرف له مؤسس ابتدعه ، وليس لنشأته بداية متأخرة عن عصر النبوة ، بل مذهبهم هو الأصل ، وعنه تفرقت سائر الفرق . وجميع النحل الضالة معروفة نشأتها وكيف أحدثت أقوالها ، ومن أول من قال بضلالاتها :

فالتشيع نشأ بالكوفة ، ومذهب الخوارج نشأ بحروراء ، ومذهب النواصب نشأ بالشام ، وجميع هذه المذاهب نشأت بعد الفتنة .

ومذهب المعتزلة أسسه واصل بن عطاء ، ومذهب الجهمية أسسه الجهم بن صفوان ، ومذهب الأشاعرة أسسه أبو الحسن الأشعري ، ومذهب الكلابية أسسه عبدالله بن سعيد بن كلاب ، ومذهب الكرامية أسسه محمد بن كرام ، ومذهب الزيدية أسسه إلى زيد بن علي .

وهكذا سائر الفرق ، لا تجد منها فرقة إلا وهي منسوبة إلى بلد ، أو مؤسس ، أو تاريخ نشأة . وأما أهل السنة والجماعة ، فمذهبهم هو الأصل الذي انشقت عنه تلك الفرق ، ولا يمكن أن يقال إنه نشأ في الوقت الفلاني ، أو البلد الفلاني . كما لا يمكن أن ينسب مذهب أهل السنة إلى عالم مهما بلغت رتبته ، بل هو مذهب مبني على منهج النبوة ، وما كان عليه الصحابة الكرام – رضي الله عنهم – .

وإذا تقرر هذا ، تبين لك مكر المالكي في نسبته أقوال أهل السنة إلى الحنابلة ، مع أنها معروفة قبلهم ، فهو يريد بهذا أن يجعل مذهب أهل السنة كغيره من سائر المذاهب والفرق الحادثة ، ليتسنى له بعد ذلك نقده ونقضه بحجة كونه اجتهاداً كغيره من اجتهادات الفرق الأخرى .

الأصل الثالث أن أفراد أهل السنة والجماعة غير معصومين

اعلم أننا إذا قلنا : إن أهل السنة والجماعة هم
الفرقة الناجية ، وهم أهل الحق ، فلا يعني ذلك أن
أفرادهم معصومون لا يقعون في الخطأ ، بل لا تكاد
تجد أحداً منهم إلا وقد أخطأ في مسائل ، ولا
يضره ذلك ، فإن النقص صفة للبشر .

وذلك مثل الصحابة تماماً ، فإن الصحابة رضي
الله عنهم قد اختلفوا في مسائل كثيرة ، وخالف
بعضهم بعضاً في أمور ، وأخطأ بعضهم في الاجتهاد
، إلا أنهم لا يتفقون على خطأ ، وإذا اتفقوا على أمرٍ
فقولهم هو الحق .

لذلك فخطأ الإمام من أهل السنة والجماعة
مردود ، ولا ينسب هذا الخطأ لأهل السنة والجماعة
، كما أن الخطأ من الواحد من المسلمين لا ينسب
للإسلام .

الأصل الرابع : أن أهل السنة يتفقون في الأصول وإن اختلفوا في بعض فروع هذه الأصول

إن أهل السنة والجماعة تتفق أصولهم في التوحيد والإيمان ، ولكن قد يختلفون في بعض فروع هذه الأصول لاختلافهم في تحقيق المناط أو لاختلافهم في تصحيح حديث وتضعيفه ونحو ذلك .
مثال ذلك :

أن أصل أهل السنة في الأسماء والصفات معروف وهو الإيمان بجميع ما ثبت في الكتاب والسنة من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل ، ثم إنهم بعد هذا قد يختلفون في مسائل معينة وردت لاختلافهم في كونها صفة - مثلاً - أو لا

فمثلاً : لفظ (ساق) في قوله تعالى (يوم يكشف عن ساق) نكرة غير مضافة ، فلا يظهر من هذه الآية - بمجرد - أنها من آيات الصفات ؛ لذلك فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما بأنها : شدة الأمر .

ولما كان عند أبي سعيد رضي الله عنه من العلم بهذه الآية ما ليس عند ابن عباس رضي الله عنهما فإنه فسرها بتفسير آخر كما في الصحيحين حيث قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً .

فقول ابن عباس في الآية ليس من باب تحريف الجهمية في شيء ، بل قوله هو ظاهر الآية لولا ما دل عليه الحديث ، ولم يكن عنده علم بالحديث المفسر للآية ، فاختلفا في الآية ليس بسبب الاختلاف في أصل الصفات .

وكذلك قوله تعالى (فأينما تولوا فثم وجه الله) قال مجاهد والشافعي : قبله الله ، وجعلها ابن خزيمة من آيات الصفات ، وقول مجاهد والشافعي هذا ليس منازعة في أصل أهل السنة في الأسماء والصفات ، بل لأنهم لا يرون أن هذه الآية من آيات الصفات ، بل هي عندهم من قولهم : قصدت هذا الوجه أي : الجهة ، وقولهم هذا رجه شيخ الإسلام رحمه الله .

وكذلك أصل أهل السنة في الإيمان معروف وهو أنه قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، ثم إنه قد ورد عن الإمام مالك رحمه الله أنه أثبت الزيادة وتوقف في مسألة النقصان ، وليس قوله هذا موافقة منه لقول المرجئة الذين يرون الإيمان شيئاً واحداً ، بل لأنه ورد وصف الإيمان بالزيادة في النصوص الشرعية ولم يرد وصفه بالنقصان .

الأصل الخامس : أنه لا يوجد خطأ لأحد من أهل السنة إلا وقد رد عليه آخرون من أهل السنة :

اعلم أنه ما من خطأ أخطأ فيه أحد من أهل السنة إلا ورد عليه آخر منهم ، سواء كان الخطأ في أصل أو في فرع أو في استدلال ، فأهل السنة لا يقرّون أحداً على خطأ ، وإذا رأيتهم اتفقوا كلهم على قول فهو الحق .

والأمثلة على ذلك كثيرة :

فمن ذلك ما رواه الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما بإسناد صحيح عن شريح أنه أنكر قراءة (عجبت) - بالضم - ويقول : إن الله لا يعجب ، وإنما يعجب من لا يعلم . قال الأعمش : فذكرته لإبراهيم النخعي فقال : إن شريحاً كان معجباً برأيه ، وإن ابن مسعود كان يقرؤها بالضم وهو أعلم منه .

وورد عن أبي ثور رحمه الله أنه فسر قوله ﴿ (إن الله خلق آدم على صورته) ﴾ أي على صورة آدم ، فرد عليه الإمام أحمد وغيره .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، وبه يتأكد ما سبق تقريره من أنه لا يمكن أن يفوت الحق أهل السنة جميعهم ، ويكون هذا الحق عند فرقة من الفرق الحادثة المبتدعة دونهم ! ، وسيأتي مزيد تفصيل في الأصل الثاني عشر إن شاء الله .

الأصل السادس : أن الرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح :

وذلك أن الله سبحانه وتعالى يقول (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) والرد إلى الله الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول الرد إلى سنته - كما قاله المفسرون - .

وأما الأدلة على تقييد فهم الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح فكثيرة منها:

أولاً : أن الله سبحانه وتعالى يقول (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) ، ومن المعلوم أن أصحاب الرسول ﷺ هم قومه الذين بعث إليهم ، فكان فهمهم له هو الفهم الصحيح .

ثانياً : أن الصحابة رضوان الله عليهم هم المخاطبون بالكتاب والسنة ابتداء ، وكثير من أسباب النزول كانت بسبب منهم .

ثالثاً : أن لسانهم وفهمهم للغة كان صحيحاً ، بخلاف من جاء بعدهم فقد فسد لسان العرب بسبب اختلاطهم بالأعاجم .

رابعاً : قول النبي ﷺ - في حديث العرياض - (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) ، وقوله عن الفرقة الناجية (ما أنا عليه اليوم وأصحابي) ، وقوله (خير القرون قرني) ، وغيرها من النصوص التي تبين أن الحق مع الصحابة ، ولا يحصل اتباعهم في هديهم إلا إذا فهمنا الكتاب والسنة بفهمهم.

خامساً : أن الله سبحانه وتعالى أقر الصحابة على فهمهم للكتاب والسنة بالإجماع ، وفهمهم له

كان واحداً - من حيث الجملة - ، ثم لما افترقت الأمة ادعت كل فرقة أن لها فهماً خاصاً هو الصواب ، ومن المعلوم أن أي فرقة من هذه الفرق لا تستطيع أن تأتي بدليل واحد تثبت فيه أن فهمها أقره الشارع .

فثبت بهذا أن فهم الصحابة قد قام الدليل الشرعي على اعتباره دون غيره.

سادساً : أن أحداً من الناس - بعد فساد لسان العرب - لا يستطيع فهم الكتاب والسنة بمجرد معرفته للسان قومه ، بل لا بد له من الرجوع إلى كتب الشروح والتفسير والغريب واللغة ، بخلاف ما كان عليه الصحابة - في الجملة - فإنهم كانوا يفهمون الكتاب والسنة على سليقتهم - وكثير منهم أميون - دون حاجة إلى مفسر أو شارح .

سابعاً : أن كل فرقة ضالة تدعي أنها تفهم الكتاب والسنة ، وأنها تستدل بالكتاب والسنة ، مع اختلافهم وتفرقهم ، ولو كان قول هؤلاء الضلال صحيحاً لم يحصل اهتداء بالكتاب والسنة مطلقاً ، ولا يكون الرجوع إليهما قاطعاً للتنازع بين الأمة ، ولا كان لقوله تعالى (فردوه إلى الله والرسول) أي فائدة ، وهذا باطل .

الأصل السابع أن الكلام في أئمة أهل السنة والجماعة هدم للإسلام

فمن تكلم في أئمة أهل السنة والجماعة كالإمام مالك وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشعبة وسفيان الثوري وابن عينة والأوزاعي ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان والشافعي وأبي عبيد وابن أبي شيبة وأحمد وابنه عبد الله وإسحاق والبخاري والترمذي وأبي داود وأبي حاتم وابنه وأبي زرعة وغيرهم رحمهم الله جميعاً⁽¹⁾ فقد أعان على هدم الإسلام - شعر أم لم يشعر .

وذلك أن الله سبحانه قد سخر هؤلاء لحمل دينه وحفظه وتبليغه للناس ، فهؤلاء هم المذنبون نقلوا لنا الشرائع ، والأحكام ، والتفسير ، والحديث ، والسنن ، والعقائد ، وهم أئمة الجرح والتعديل ، وأئمة التصحيح والتضعيف ، وهم أساطين الفقه والأحكام ، فمن قدح فيهم فقد قدح في دين الإسلام .

فأي مسلم يستطيع أن يؤدي عباداته لله من غير طريق هؤلاء !!!؟ .

وأي مسلم له طريق إلى الرسول ﷺ وأحكامه من غير طريق هؤلاء !!!؟ .

وأي مسلم له طريق لمعرفة الصحيح والضعيف من الحديث من غير طريق هؤلاء !!!؟ .

⁽¹⁾ وأعني بالكلام هنا هو الكلام على دينهم وعدالتهم ، أما الكلام في حفظ بعضهم أو غلطه في بعض الروايات ونحو هذا فليس مراداً هنا كما هو ظاهر .

وأي مسلم يستطيع فهم كتاب الله من غير طريق هؤلاء !!!؟ .

فمن قدح فيهم فهو رجل زنديق خبيث ، له خبيثة سوء ، إنما يريد هدم الإسلام وشرائه عن طريق التشكيك في نقلته وحملته.

فإن قال : أنا لا أقدح في أي شيء من ذلك ، ولكنني أقدح في كتبهم ورسائلهم في (الاعتقاد) . فيقال له : فمن المعلوم أن أهم أمور المسلم وأعظمها هو اعتقاده وإيمانه بالله ، فإن فسد الاعتقاد فما دونه أعظم فساداً ، وإذا كانوا أصحاب اعتقادات باطلة ، يفتون بالهوى ، ويقتلون محاباة للسلطين ، وينقلون الكذب نصرة لمذهبهم في الاعتقاد ، فكلامهم في الأحاديث الأخرى ونقلهم لها ، وكلامهم في الجرح والتعديل ، والتصحيح والتضعيف ، كله مبني على اعتقادهم أيضاً ، وإذا كان اعتقادهم فاسداً فلا ثقة في شيء مما نقلوه ، فيعود الأمر إلى ما قيل سابقاً بأن مثل هذا القول هدم للإسلام.

ولا يُشغَب على هذا الأصل بجواز الخطأ على الواحد منهم ، فهذا أمر لا ينكره عاقل ، فضلاً عن عالم ، لكن فرق بين تخطئة العالم بالدليل ، وبين التشكيك في حملة الشريعة بالظنون الفاسدة ، والتخرصات الكاسدة.

الأصل الثامن أنه لا اختصاص للحنابلة بعقيدة دون أهل السنة والجماعة

اعلم أن عقيدة أهل السنة قد ظهرت وعرفت قبل ظهور الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، فهي ما عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وإنما رفع الله الإمام أحمد رحمه الله تعالى بسبب قيامه بالسنة ونصرته لها فسمي إماماً لأهل السنة والجماعة ، ولم ينفرد بأي قول من الأقوال أو الاعتقادات دون من سبقه ، كيف وهو القائل (إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام)!! .

فالجعد بن درهم كان قتله أيام خالد القسري في ولاية بني أمية قبل ولادة الإمام أحمد . والجهم بن صفوان كان قتله أيام بني أمية أيضاً قبل ولادة الإمام أحمد . وغيلان القدري كان قتله أيام هشام بن عبد الملك قبل ولادة الإمام أحمد . وعمرو بن عبيد إنما تكلم فيه معاصروه من التابعين وتابعيهم قبل ولادة الإمام أحمد . وكذلك القول في واصل بن عطاء ومعبد الجهني وبشر المريسي وغيرهم . وكذلك تشنيع الأئمة على الأقوال المحدثنة ، كله محفوظ عنهم قبل الإمام أحمد رحمه الله ، فمسألة خلق القرآن والصفات والإنكار على الجهمية قد تكلم فيها من هم أشياخ الإمام أحمد وأشياخ أشياخه كوكيع وعبد الرحمن بن مهدي وحماد بن سلمة وحماد بن زيد ومالك بن أنس وجريير بن حازم وعبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وغيرهم وهؤلاء كلهم قبل الإمام أحمد .

وتكلم فيها معاصرو الإمام أحمد كأبي عبيد
وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبه والبخاري
والذهلي والدارمي وغيرهم ، وهم ليسوا حنابلة .
وتكلم فيها من جاء من بعد الإمام أحمد وليس
من أصحابه كالدارقطني والسجزي وابن أبي زيد
القيرواني والآجري وابن خزيمة والصابوني
والإسماعيلي والأشعري وغيرهم .
وإنما أراد بعض الحمقى من أهل البدع كالمالكي
وأذنبه أن يتكلم في عقيدة أهل السنة والجماعة
فما وجد سبيلاً إلى ذلك إلا أن ينسب هذه العقيدة
إلى الحنابلة .

الأصل التاسع أن كتب العقيدة المسندة كغيرها من كتب الرواية

اعلم أن كتب العقيدة المسندة ككتاب السنة لعبد الله بن أحمد والسنة للخلال والسنة لابن أبي عاصم وكتاب اللالكائي والآجري ونحوها شأنها في الرواية كغيرها من كتب الحديث والتفسير والسنن والآداب والتاريخ ونحوها من الكتب - التي لم يشترط فيها مؤلفوها الصحة - تجمع الأحاديث في الباب الواحد بالإسناد على اختلافها في الصحة والضعف ، وقد كان هذا هو الغالب في عرف أهل العلم ومسلكتهم في التصنيف تلك الأزمان.

فمن أراد أن يحذر من كتب العقيدة من أجل بعض الروايات التي لا تصح فيها فإنه يلزمه أن يحذر أيضاً من كتب التفسير والسنن والآداب والمصنفات والمسانيد والمعاجم ونحوها من الكتب التي تسوق الأسانيد الصحيحة والضعيفة.

فإن قيل : إن كتب العقيدة لا يتسامح فيها بخلاف غيرها من الكتب .

فالجواب من وجهين :

الأول : أنه لا يتسامح في غيرها أيضاً ، فكتاب الله سبحانه أعظم الكتب ، وعلى تفسيره تؤسس العقائد والأحكام والآداب وغير ذلك ، ومع ذلك توجد بعض الأحاديث الضعيفة - بل والموضوعة - في ثنايا كتب التفسير ، والحق في هذا : أن يحذر من هذه الأحاديث دون الكتب !!.

الثاني : أنه ليس عند أهل السنة عقيدة ولا أصل قد أسس على حديث باطل ، وإنما تكون الأحاديث الضعيفة ونحوها من باب ذكر ما في الباب من أحاديث - وإن كان بعضها ضعيفاً - ، مثل نقل كلام الأئمة من التابعين ومن تبعهم في أبواب العقائد ، فهو ليس من باب التأصيل ، بل من باب الاستشهاد ، لذلك فأهل السنة والجماعة لا يضللون من نفى صفة لله سبحانه لأن الحديث المروي فيها لا يصححه ، وإنما يضللون من نفى ذلك بناء على شبه الجهمية المبنية على أقوالهم في : التجسيم والحشو والتشبيه !! .

إذا تبين لك هذا ، علمت أن دعوة المالكي إلى ترك كتب عقائد أهل السنة بهذه الحجة إنما يرمي وراءها إلى أمرين :

الأول : زعزعة ثقة المسلم بدينه وعقيدته ، فهو يحذر من عامة كتب عقائد أهل السنة لعدد محدود من الأحاديث الضعيفة !! .

والثاني : أنه سيتدرج - والله تعالى أعلم - بعد ذلك إلى التحذير من جميع كتب السلف ، ومنها الصحيحان - ، وقد شكك فعلاً - في مقابله مع قناة الجزيرة - بأحاديث الصحيحين وذكر أن فيهما دساً وكذباً .

الأصل العاشر أن أهل البدع مذمومون بحسب قريتهم وبعدهم عن الكتاب والسنة

اعلم إن من ابتدع وخالف السنة فهو مذموم بحسب مخالفته لها ، وهذا ثابت في الأدلة الصريحة الواضحة ، وأهل السنة والجماعة رضوان الله عليهم عندما يتكلمون في أهل البدع ويحذرون منهم ويشنعون عليهم ما فعلوا ذلك إلا امتثالاً للنصوص الشرعية ، والأدلة على ذلك كثيرة وهي على قسمين :

القسم الأول : ذم البدع :

ففي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحمرت عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه منذر جيش يقول : صباحكم ومساكم ، ويقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة) . وفي النسائي (وكل ضلالة في النار) .

وفي حديث العرياض بن سارية الذي سبق (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة) .

وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) وفي رواية (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) أي مردود .

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال (من رغب عن سنتي فليس مني) .

وغيرها من النصوص ، وهي تظهر أن البدع ضلالة ، وأن الضلالة في النار ، وأن البدعة مردودة على صاحبها.

القسم الثاني : ذم أهل البدع :

فإن إنكار البدع وذم أهلها والتحذير منهم أمر ثابت عن الرسول ﷺ والصحابة ، ولم يقم أهل السنة والجماعة بالإنكار على أهل البدع والتشنيع عليهم إلا اتباعاً لنبيهم ﷺ وصحابته رضي الله عنهم ، فأهل السنة لا يقولون بشيء من تلقاء أنفسهم ، بل هم متبعون.

و أول بدعة حصلت في الإسلام هي بدعة الخوارج ، ولذلك ورد ذمهم الشديد في السنة النبوية ومن أقوال الصحابة رضوان الله عليهم :
فمن ذلك ما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر - وذكر الحرورية - فقال : قال النبي ﷺ : يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية ؛

وقد روي من أكثر من أربعين جهةً ذم الخوارج - روى مسلم في صحيحه عشرة أوجه وخرج بعضها البخاري - ، وقد ورد في وصفهم (يحقر أحدكم صلاته عند صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية) ، وورد في وصف آخر (يقولون من قول خير الناس ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية) ، وقال عنهم (شر قتلى تحت أديم السماء) ، وفي لفظ آخر (لئن لقيتهم لأقلنهم قتل عاد) ، وفي آخر (شر الخلق والخلقة) ، وفي

آخر (فإذا لقيتموهم فاقتلوهم) وغيرها من الألفاظ

وروى الإمام أحمد وابنه عبد الله والطيالسي والترمذي وغيرهم من طرق عن أبي غالب - صاحب أبي أمامة - قال : لما أتى برؤوس الأزارقة فنصبت على درج دمشق ، جاء أبو أمامة فلما رأيهم دمعت عيناه ، فقال : كلاب النار - ثلاث مرات - ، هؤلاء شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء ، وخير قتلى قتلوا تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء . قال : فقلت : فما شأنك دمعت عيناك ؟ قال : رحمة لهم ، إنهم كانوا من أهل الإسلام . قال : قلنا : أبرأيك قلت هؤلاء كلاب النار ؟ أو شيء سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : إني لجرئ ، بل سمعته من رسول الله غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاث . قال : فعد مراراً .

وفي مسند الإمام أحمد عن عاصم بن شميخ قال : فرأيت أبا سعيد بعدما كبر ويدها ترتعش يقول : قتالهم أحل عندي من قتال عدتهم من الترك . فقد حذر منهم الرسول ﷺ وحث على قتالهم - والقتال أعظم من اللعن والتحذير - مع وصفه لهم بشدة العبادة والقراءة ، واتفق الصحابة رضوان الله عليهم على قتالهم - هذا والخوارج خير من الروافض والقبوريين ونحوهم - .

ولما خرجت الغالية في وقت علي رضي الله عنهم قام بتحريقهم - كما في الصحيح - . ولما خرج صبيغ يسأل عن المتشابه قام إليه عمر فنزع عمامته وقال : لو رأيته مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك ، ثم ضربه بالعراجين ونفاه .

ولما خرجت القدرية في أواخر وقت الصحابة
أنكر ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم عليهم
ذلك :

فقد روى البيهقي وغيره عن مجاهد قال : أتيت
ابن عباس برجل ، فقلت : يا ابن عباس ، هذا
يكلّمك في القدر . قال : ادنه مني . فقلت : هو ذا ،
تريد أن تقتله . قال : إي والذي نفسي بيده ، لو
أدنيته مني لوضعت يدي في عنقه فلم يفارقن حتى
أدقها .

وللبيهقي وغيره في رواية أخرى عن عطاء بن
أبي رباح عن ابن عباس قال (أولئك شرار هذه
الامة ، فلا تعودوا مرضاهم ، ولا تصلوا على موتاهم
، إن رأيت أحداً منهم فقأت عينيه بأصبعي هاتين) .
وفي صحيح مسلم عن يحيى بن يعمر قال : أول
من تكلم في القدر معبد الجهني . قال : فخرجت
أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حتى أتينا
المدينة ، فقلنا : لو لقينا رجلاً من أصحاب النبي ﷺ
فسألناه عما أحدث هؤلاء القوم . قال : فلقينا عبد
الله بن عمر وهو خارج من المسجد . قال :
فاكتنفته أنا وصاحبي . قال : فظننت أن صاحبي
سيكلّ الكلام إليّ . فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن
قوماً يقرؤون القرآن ، ويتقفرون العلم ، ويزعمون
أن لا قدر ، وأن الأمر أنف . قال : فإذا لقيت أولئك
فأخبرهم أنني منهم برئ وأنهم مني برءاء ، والذي
يخلف به عبد الله لو أن أحدهم أنفق مثل أحد ذهباً
ما قبل ذلك منه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره .

وروى الدارمي عن عمرو بن سلمة قال : كنا
نجلس على باب عبد الله بن مسعود قبل صلاة

الغداة ، فإذا خرج مشينا معه إلى المسجد ، فجاءنا أبو موسى الأشعري فقال : أخرج إليكم أبو عبد الرحمن بعد ؟ قلنا : لا . حتى خرج ، فلما خرج قمنا إليه جميعاً ، فقال له أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن ، إني رأيت في المسجد أنفاً أمراً أنكرته ، ولم أر والحمد لله إلا خيراً . قال : فما هو ؟ فقال : إن عشت فستراه . قال : رأيت في المسجد قوماً حلقاتاً جلوساً ينتظرون الصلاة ، في كل حلقة رجل وفي أيديهم حصا ، فيقول : كبروا مائة فيكبرون مائة ، فيقول : هللو مائة فيهللون مائة ، ويقول : سبحوا مائة فيسبحون مائة . قال : فماذا قلت لهم ؟ قال : ما قلت لهم شيئاً انتظار رأيك . قال : أفلا أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم وضمنت لهم أن لا يضيع من حسناتهم شيء . ثم مضى ومضينا معه ، حتى أتى حلقة من تلك الحلقة ، فوقف عليهم ، فقال : ما هذا الذي أراكم تصنعون ؟ قالوا : يا أبا عبد الله ، حصا نعد به التكبير والتهليل والتسبيح . قال : فعدوا سيئاتكم ، فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ، ويحكم يا أمة محمد ما أسرع هلكتكم ، هؤلاء صحابة نبيكم   متوافرون ، وهذه ثيابه لم تبل ، وآنيته لم تكسر ، والذي نفسي بيده إنكم لعلي ملة هي أهدي من ملة محمد ، أو مفتحو باب ضلالة .

قالوا : والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير . قال : وكم من مريد للخير لن يصيبه ! إن رسول الله   حدثنا أن قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، وأيم الله ما أدري لعل أكثرهم منكم . ثم تولى عنهم .

فقال عمرو بن سلمة : رأينا عامة أولئك الحلق يطاعنونا يوم النهروان مع الخوارج .
 فيظهر فيما سبق أنه لم تظهر بدعة علي عهد الصحابة وعلموها إلا قائلوها بالإنكار ، فمن أراد أن ينهج صراطهم ويقتفي أثرهم فعل مثلهم ⁽¹⁾ .

(1) إذا تقرر لك هذا الأصل علمت أن كلام أهل السنة في الجعد بن درهم والجهم بن صفوان وغيلان القدرى وغيرهم من أئمة الضلالة إنما هو خارج من مشكاة النبوة واقتداء بالصحابة رضوان الله عليهم ، وأن قول المالكي - قاتله الله - إن قتل هؤلاء المبتدعة كان سياسياً يلزم منه أن يقال : إن قتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للخوارج كان سياسياً ، ويلزم منه تكذيبه أيضاً ؛ فإنه روى حديث الخوارج بعد قتاله لهم - كما في الصحيح - وإذا كانت مسألة التسييس تسير على نهج المالكي فإن أولى الناس بذلك هو علي رضي الله عنه وحاشاه من ذلك .

الأصل الحادي عشر : أنه لا يوجد باطل عند أحد من الناس إلا وهو مشوب بشيء من الحق

وذلك أنه لا ينفق الباطل المحض عند أحد من العقلاء ، فإن النفوس مجبولة على رد الباطل ، لذلك لا بد لكل من أراد أن ينفق باطله أن يشوبه بشيء من الحق .

وهكذا البدع والضلالات فإنها لا بد أن يكون معها شيء من الحق ، فهذا الحق تنفق عند أهلها ، وبهذا الحق يلبس أصحابها على الناس .

وذلك كبدعة الحرورية فإنها خرجت أولاً بسبب تحكيم الرجال في صفين فقالوا مقولتهم المشهورة : (لا حكم إلا لله) ، وهذا كما قال علي رضي الله : حق أريد به باطل . وهم مع ذلك من أشد الناس اجتهاداً وعبادة حتى قال فيهم الرسول ﷺ (يحقر أحدكم صلاته عند صلاتهم وصيامه عند صيامهم) .

وكبدعة الجهمية فإنها ظهرت - كما يزعم أصحابها - تنزيهاً لله أن يشبه شيئاً من المخلوقات .

وكبدعة القدرية فإنها ظهرت - كما يزعم أصحابها - تنزيهاً لله سبحانه أن يخلق أفعال العباد ويقدرها عليهم ثم يجازيهم بها .

وهكذا بقية البدع : فبدعة التشيع ظهرت لنصرة آل البيت ، وبدعة النصب ظهرت لنصرة عثمان .

لذلك فمن أراد من أهل الباطل أن يدافع عنهم فإنه يستدل بما معهم من هذا الحق الذي أرادوا به الباطل ، فيشبه بذلك على الناس .
 وإذا علمت أن النبي ﷺ قال (كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار) مع أن البدع لا تظهر إلا مشوبة بشيء من الحق ، وعلمت أن النبي ﷺ قال ما قال في الخوارج ، وأخبر أنهم شر الخلق والخلقة ، وأنهم كلاب النار ، وأمر بقتالهم وقتلهم ، وحذر منهم ، مع أنهم - في ظاهر أمرهم - ما قصدوا إلا الحق ، وما أرادوا إلا تعظيم كتاب الله وتعظيم حرماته ، وعلمت أن الصحابة صاحوا بأهل البدع الذين ظهروا في وقتهم من حرورية وقدرية وغيرهم - مع أن معهم شيئاً من الحق - ، علمت أن ما مع أهل البدع من الحق لا يزيل وصف الضلالة عنهم .

الأصل الثاني عشر : أنه لا يوجد حق عند فرقة من الفرق إلا وهو موجود عند أهل السنة

اعلم أنه كما تقدمت الإشارة إليه فإنه لا تنفرد أي فرقة من الفرق بحق ليس عند أهل السنة ، كما أن أهل السنة لا يتفقون على باطل ، فما كان من حق عند فرقة من الفرق فهو موجود عند أهل السنة نقياً مما شابه من الباطل .

فحب أهل البيت الذي يزعمه الروافض والزيدية وغيرهم من فرق الشيعة موجود عند أهل السنة ، فهم يحبون أهل البيت ويجلونهم ويطرون عنهم ويتقربون إلى الله بحبهم والدفاع عنهم ، إلا أن حب أهل السنة لهم سالم من أباطيل الشيعة : كغلوهم فيهم أو تأليههم أو سبهم الصحابة الآخرين و نحو ذلك .

وحب عثمان ومعاوية الذي يزعمه النواصب ونحوهم موجود عند أهل السنة أيضاً ، إلا أنه سالم من أباطيل الناصبة : كسبهم أهل البيت أو وضع الأحاديث في فضائل معاوية أو غير ذلك .

وتنزيه الله سبحانه الذي تزعمه الجهمية موجود عند أهل السنة ، فهم ينزهون الله عن مشابهة المخلوقات ، ويثبتون صفاته بغير تحريف ولا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل ، إلا أنهم سالمون من أباطيل الجهمية كتعطيلهم الصفات .

وإثبات القدر الذي تزعمه الجبرية موجود عند أهل السنة ، فهم يثبتون القدر بمراتبه الأربعة التي دلت عليها النصوص : العلم والكتابة والمشية

والخلق ، إلا أنهم سالمون من أباطيل الجبرية
كنفيهم قدرة العبد ومشيتته .
وهكذا بقية الفرق ، فلا تجد حقاً عند فرقة من
الفرق في مسألة أصلية ولا فرعية - دلت عليها
النصوص - إلا وهي عند أهل السنة سالمة من
أباطيلهم .

الفصل الرابع : في أصول تكشف شبهات المالكي في التاريخ والصحابة:

أكثر ما يكتبه المالكي وينشره - بطبعه الزيدي - هو أحاديث الفتن والحروب التي جرت بين الصحابة - رضوان الله عليهم - والكلام على تصنيف الصحابة ، والقدح في بعضهم كمعاوية رضي الله عنه ، والغض من مقام أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وغير ذلك من أمور تاريخ الصحابة مما هو مدون في كتبه (بيعة علي) ومذكرته عن الصحبة وغيرها ، وكلامه على عبد الله بن سبأ والقعقاع ونحوه مما سرقه من الروافض والمستمشرقين . وفي هذا الفصل سأذكر سبعة أصول تكشف شبهاته في هذا الباب إن شاء الله تعالى .

الأصل الأول : **أن الصحابة كلهم عدول وإن اختلفوا في** **الفضل**

اعلم أن كل من رأى النبي ﷺ وهو مؤمن به ومات على ذلك فهو من أصحابه ، وأصحابه كلهم عدول وإن اختلفوا في الفضل ، لذا فالكلام هنا على ثلاث مقدمات :

المقدمة الأولى : في إثبات أن من رأى النبي ﷺ وهو مؤمن ومات على ذلك فهو من أصحابه :
والدلائل على ذلك كثيرة ، منها :

أولاً : من الكتاب :

الدليل الأول :

قوله تعالى (والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقاً لهم مغفرة ورزق كريم ، والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم) فقد نص الله سبحانه وتعالى هنا على فضل المهاجرين والأنصار ، ثم ذكر أن الذين تأخر إسلامهم وهجرتهم بعد ذلك فهم منهم .

الدليل الثاني :

قوله تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير) .

والفتح هنا هو قيل : هو صلح الحديبية ، وقيل : فتح مكة ، فقد أثبتت هذه الآية فضل الصحابة كلهم بقوله تعالى (وكلا وعد الله الحسنى) ، وأثبتت تفاضلهم بقوله تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة) .

الدليل الثالث :

وقوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه..الآية) وهذا عام يشمل جميع الصحابة.

الدليل الرابع :

وقال تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم) ، وهذه الآية نزلت في آخر عهد النبي ﷺ بعد غزوة تبوك ، وقد ذكر الذين اتبعوهم بإحسان - وأولى الناس بها من تأخر إسلامهم من الصحابة - وذكر رضاه عنهم .

وغير ذلك من الآيات .

ثانياً : من السنة :

الدليل الأول :

ما في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال : يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس ، يقال لهم : فيكم من رأى رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ، ثم يغزو فئام من الناس ، فيقال لهم : فيكم من رأى من صحب

رسول الله ﷺ؟. فيقولون: نعم ، ثم يغزو فئام من الناس ، فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ؟ . فيقولون: نعم ، فيفتح لهم).
 فقوله هنا أولاً (فيكم من رأى رسول الله ﷺ) ، ثم قوله في الذين يلونهم : (فيكم من رأى من صحب رسول الله ﷺ) ، نص في هذه المسألة ، فإنه جعل الصحبة بمجرد الرؤية .

الدليل الثاني :

ما رواه مسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ فرفع رأسه إلى السماء فقال : (النجوم أمانة للسماء فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمانة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون).

وهذا دليل على عموم الصحبة من ثلاثة وجوه :
الأول : أن الراوي أبا موسى الأشعري رضي الله عنه ما هاجر إلى المدينة إلا بعد فتح خيبر - في السنة السابعة - ، وقد قال هنا (صلينا المغرب مع الرسول ﷺ) فدل على أنهم كلهم مخاطبون بهذا الخطاب وأنهم داخلون في مسمى الصحبة .

الثاني : أنه ذكر لفظ (أصحابي) على العموم ولم يفصل أو يستثن .

الثالث : أنه ذكر أنه إذا مات أتى أصحابه ما يوعدون ، فدل على أن كل من صاحبه قبل موته فهو داخل في هذا الخطاب .

الدليل الثالث :

ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة فقال : (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وددت أنا قد رأينا إخواننا) . قالوا: أو لسنا إخوانك؟ قال : (أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد) .

وهذا أيضاً ظاهر في عموم خطابه ، وراوي هذا الحديث وهو أبو هريرة رضي الله عنه أسلم عام خبير السنة السابعة - بعد الفتح (صلح الحديبية) - .

الدليل الرابع :

في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (قريش ، والأنصار ، ومزينة ، وجهينة ، وأسلم ، وغفار ، وأشجع ، موالٍ ، ليس لهم مولى دون الله ورسوله) .

وهذا الحديث دليل على عموم الصحبة وأنها لا تختص بالمهاجرين والأنصار ؛ لأن الرسول ﷺ ذكر المهاجرين والأنصار ثم عطف عليهم باقي القبائل .

الدليل الخامس :

ما رواه ابن أبي شيبة عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ : لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأيي وصاحبني ، والله لا تزالون بخير ما دام فيكم من رأي من رأيي وصاحب من صاحبني ⁽¹⁾ .

ثالثاً : من أقوال الصحابة :

⁽¹⁾ انظر كلام الشيخ عبد الله السعد على هذا الحديث في مقدمة (الإبانة لما للصحابة من المنزلة والمكانة) للشيخ حمد الحميدي .

الدليل الأول :

ما رواه مسلم عن عائذ بن عمرو رضي الله عنه أنه دخل على عبيد الله بن زياد فقال : أي بني ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن شر الرعاء الحطمة ، فأياك أن تكون منهم . فقال له : اجلس ، فإنما أنت من نخالة أصحاب محمد ﷺ . فقال : وهل كانت لهم نخالة ؟ إنما كانت النخالة بعدهم وفي غيرهم .

الدليل الثاني :

ما رواه ابن ماجة بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : لا تسبوا أصحاب محمد ، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره .

وهذا دليل على أن صحبة النبي ﷺ لها فضل عظيم ولو كانت مدتها يسيرة ، فلو صاحبه أحد ساعة فقد حظي بمرتبة الصحبة.

الدليل الثالث :

ما رواه البخاري عن ابن أبي مليكة قال : أوتر معاوية رضي الله عنه بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس ، فأتى ابن عباس فقال : دعه ، فإنه صحب رسول الله ﷺ .

هذا ومعاوية رضي الله عنه قد أسلم عام فتح مكة .

الدليل الرابع :

ما رواه البخاري عن معاوية رضي الله عنه قال : إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله ﷺ فما

رأيناه يصلّيها ولقد نهى عنهما ، يعني الركعتين بعد العصر .
والأدلة على ذلك كثيرة ، وما سبق فيه الكفاية لمن أراد الحق .

المقدمة الثانية : في إثبات تفاوتهم في الفضل :

فهذا أمر معروف ، فأفضل الصحابة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وبقية العشرة المبشرين بالجنة ، ثم البدريون وأهل بيعة الرضوان والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، ثم من أسلم وهاجر بعد الحديبية وقبل فتح مكة ، ثم مسلمة الفتح والذين أسلموا عام الوفود .
وفي بعض ذلك تفصيلات ، وما سبق له أدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة تركت ذكرها اختصاراً ، فمن أرادها فليراجع مظانها .

المقدمة الثالثة : في إثبات عدالتهم كلهم :

ويدل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع :
أما من الكتاب :
فما سبق من قوله تعالى - عن الذين عملوا قبل الفتح وبعده - (وكلا وعد الله الحسنى) - والحسنى هي الجنة - .

وقوله تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم) .

وقوله تعالى : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَّمَاهُمْ فِي وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شبطه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا) .

وقوله تعالى عن الذين اتبعوه في ساعة العسيرة في غزوة تبوك عام تسعة للهجرة (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) . والآيات في هذا المعنى كثيرة .

ومن السنة :

ما في الصحيحين عن رسول الله ﷺ : (لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه) .

وما في الصحيحين من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال (خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) .

وفي الصحيح من حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه ذكر خطبة الرسول ﷺ عام حجة الوداع - وهي في السنة العاشرة للهجرة - وقال مخاطباً المسلمين : (ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب) . قال ابن حبان رحمه الله على هذا الحديث :

(وفي قوله : " ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب " أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ، ليس فيهم مجروح ولا ضعيف ؛ إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف لاستثنى في قوله : وقال : " ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب " ، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً) .
ويدل على هذا الأحاديث التي سبق ذكرها في المقدمة الأولى .

ومن أقوال الصحابة :

ما رواه أحمد وغيره عن عبد الله بن مسعود قال : إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالة ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه .

وما رواه ابن ماجة بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : لا تسبوا أصحاب محمد ، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره .

وما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبواهم .
وغيرها من النصوص .

ومن الإجماع :

قال ابن عبد البر رحمه الله في (التمهيد) 22/47 :

:

(الصحابة كلهم عدول ، مرضيون ، ثقات ، أثبات ، وهو أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث) .
وقال القرطبي رحمه الله (تفسيره) 16 / 299 :

(فالصحابة كلهم عدول ، أولياء الله تعالى ، وأصفياءه ، وخيرته من خلقه ، بعد أنبيائه ورسله ، هذا مذهب أهل السنة ، والذي عليه الجماعة ، من أئمة هذه الأمة) .

قال النووي رحمه الله (شرح مسلم 15 / 149)
(ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم وكمال عدالتهم رضي الله عنهم أجمعين) .
وقال ابن حزم (المحلى) 5 / 92 :

(والصحابة كلهم عدول رضي الله عنهم لثناء الله تعالى عليهم) .

وقال - أيضاً - في (جوامع السيرة) : (وكان المؤلف قلوبهم - مع حسن إسلامهم - متفاضلين في الإسلام ، فمنهم الفاضل المجتهد : كالحارث بن هشام ، وسهيل بن عمرو ، وحكيم بن حزام . وفيهم خيار دون هؤلاء : كصفوان بن أمية ، وعمرو بن وهب ، ومطيع بن الأسود ، ومعاوية بن أبي سفيان . وسائرهم لانظن بهم إلا خيراً) .

وقال الحافظ العلائي - رحمه الله - في (تحقيق منيف الرتبة ص 43) : (من أسلم زمن الفتح من قريش وغيرها ، ولم يصحب النبي - صلى الله عليه وسلم - إلا زمناً يسيراً ، اتفق العلماء على أنهم من جملة الصحابة) .

وقال الصنعاني في (سبل السلام) 1/ 21 - وهو متأثر بالزيدية - :
 (الصحابة كلهم عدول عند المحدثين) .
 وقال ابن الوزير - وهو من أصل زيدي !! - في (العواصم) 1/395 :
 (كل مسلم ممن عاصر النبي ﷺ ممن لا يُعلم⁽¹⁾ جرحه فإنه عدل عند الجلة من علماء الإسلام : من الزيدية ، والمعتزلة ، والفقهاء ، والمحدثين ، وأن هذه المسألة مما لا ينكر) .

(1) ومراده بالمعاصرة الرؤية كما يدل على ذلك سائر كلامه في كتابه ، وقوله : (ممن لا يعلم جرحه) يدل على أن الأصل في من رأى النبي ﷺ العدالة إلا من رمي بنفاق ولم يحسن إسلامه ، وهؤلاء نفر معدودون ، وقد قال الله تعالى لنبيه (ولتعرفنهم في لحن القول) ، فكانت أخلاقهم وأعمالهم تدل على نفاقهم ، وقد عصم الله نبيه ﷺ من أن يلتبس أصحابه بأهل النفاق ، ومن زعم أنه يجوز أن يكون في الصحابة الذين ثبت إسلامهم وجاهدوا مع النبي ﷺ ورووا عنه الأحاديث التي قبلتها الأمة وعملت بها ، من جَوِّز أن يكون في هؤلاء منافقون فقد شكَّك في حفظ الله لشرعه .

الأصل الثاني : أن القول بعدالة الصحابة لا ينافي الوقوع في الخطأ

اعلم أننا إذا قلنا بأن الصحابة كلهم عدول فإن هذا لا يعني أنهم معصومون من الخطأ والذنوب ، بل قد تقع منهم بعض الأخطاء والذنوب التي قد تقع من غيرهم ، و ما يحصل من أحدهم من أعمال فهي بين ثلاثة أمور :

- 1- إما أن يكون اجتهداً صحيحاً فله أجران .
- 2- أو اجتهداً خطأ فله أجر واحد .
- 3- أو يكون ذنباً فهو ذنب مغفور إن شاء الله لسبقه وفضله وجهاده.

وقد كانت لهم من الصحة و السابقة والفضل والجهاد وتبليغ الدين ونشره بين الناس وغير ذلك من أعمال الخير ما تغمر أخطاءهم لو وجدت . ومن الأدلة على أن الفضل والعدالة لا ينافي الوقوع في الخطأ ما حصل من جاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه وهو من أهل بدر ومن السابقين الأولين - لما كاتب كفار مكة - فقال عمر رضي الله عنه : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق . فقال : إنه قد شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

فيظهر جلياً - هنا - أن سابقة وفضل جاطب لم تمنعه من الوقوع في الخطأ ، ويظهر جلياً أيضاً أن خطاه هذا مغفور له بسبب سابقته .

وهكذا القول في بقية الصحابة رضوان الله عليهم ، فإن سابقتهم وفضلهم وعدالتهم لا تعني عصمتهم من الأخطاء ، ولكنها تعني أن أخطاءهم مغمورة في بحر حسناتهم ، وسيأتي مزيد تفصيل في الأصل الخامس إن شاء الله تعالى.

الأصل الثالث : القول في بعض الصحابة كالقول في البعض الآخر .

اعلم أن الكلام في بعض الصحابة يلزم منه الكلام في البعض الآخر ، وذلك أنهم مجتمعون في الفضل - على اختلاف مراتبهم - ، مشتركون في العدالة ، فإذا قدح في بعضهم فإنه يلزم القادح أن يقدح بالآخرين ، وبيان ذلك كما يلي :

إذا كان القادح رافضياً يكفر الصحابة رضوان الله عليهم إلا أفراداً منهم على رأسهم علي رضي الله عنه ، ففعله هذا يلزم منه تكفير علي رضي الله عنه نفسه من وجوه :

الأول : أن علياً كان وزيراً ونصيراً وعضداً لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، وإذا كان هؤلاء كفاراً - كما يزعمه هؤلاء- فيلزم منه كفر علي رضي الله عنه لأنه معين مناصر لهم .

الثاني : أن علياً كان يصلي وراء هؤلاء ، وإذا كان هؤلاء كفاراً - وحاشاهم - فصلواته باطلة كلها .

الثالث : أنه زوج ابنته (أم كلثوم) من (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه ، وإذا كان كافراً - وحاشاه - فإنه يكون زوج ابنته من كافر وهذا استحلال منه لذلك وهو كفر - أعاذهم الله من ذلك ولعن مبغضهم - .

وإذا كان المتكلم ليس رافضياً ولكنه يقول : إن علياً أفضل من أبي بكر وعمر ، فإن قوله هذا يلزم منه القدح في علي رضي الله عنه وتكذيبه :

فقد ثبت في الصحيح عن محمد بن الحنفية أنه قال لأبيه : أي الناس خير بعد رسول الله؟ فقال : أبو بكر . قال ابن الحنفية : ثم من ؟ فقال : عمر .

وثبت عنه من أكثر من ثمانين وجهاً أنه قال (خير الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر) .

ومن فضله عليهما فقد ترك اتباعه في قوله ، بل ورماه إما بالكذب أو الجهل وكلاهما قاذح .

ويلزم من ذلك أيضاً القدح في بقية الصحابة الذين ذكروا تفضيل الشيخين على غيرهما ، كما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ ، فنخير أبا بكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان .

وإذا كان المتكلم يقول : لا أفضل علياً على الشيخين ولكني أفضله على عثمان رضي الله عن الجميع ، فيقال له : ففي قولك هذا إضرار بالمهاجرين والأنصار الذين اجتمعوا بعد وفاة عمر على بيعة وتفضيل عثمان على علي ، كما ثبت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال بعد مبايعة عثمان : إنا اجتمعنا أصحاب محمد ﷺ فلم نأل عن خيرنا ذي فوق فبايعنا أمير المؤمنين عثمان .

وثبت في صحيح البخاري في قصة بيعة عثمان أن عبدالرحمن بن عوف قال لعلي بن أبي طالب : إني نظرت في أمر الناس ، فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعل علي نفسك سبيلاً .

ومن فضل علياً على عثمان فهو مكذب لابن عمر الذي قال - كما في الصحيحين - : كنا نخير بين

الناس في زمن النبي ﷺ ، فنخير أبا بكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان .

فإن أراد من فضل علياً على عثمان رضي الله عنهما : أن يقدح بعثمان ، فيقال له : لا تتكلم على عثمان بشيء إلا لزم علياً - رضي الله عنهما - مثل ذلك أو أشد منه .

فإن قال : إن عثمان رضي الله عنه تأول في الأموال .

فيقال له : وعلي رضي الله عنه تأول في الدماء -والدماء أعظم من الأموال- .

فإن قال : ولكن عثمان رضي الله عنه ولى كثيراً من أقاربه على المسلمين .

فيقال : وعلي رضي الله عنه ولى كثيراً من أقاربه على المسلمين .

فإن قال : ولكن علي رضي الله عنه كان مجتهداً معذوراً .

فيقال له : وعثمان رضي الله عنه كان مجتهداً معذوراً .

فالقول الصحيح فيهما رضي الله عنهما أنهما أفضل المسلمين بعد الشيخين ، وعثمان أفضل من علي ، وما فعلاه في زمن خلافتهما فهما فيه بين الأجرين والأجر .

وسوف يأتي مزيد من هذا إن شاء الله في الأصل الرابع أيضاً .

وهكذا ، فإنه لا يتكلم مبتدع في أحد من الصحابة إلا لزمه أن يتكلم في غيره ، وإن عذر أحداً منهم لزمه أن يعذر الجميع ، فإن عذر بعضهم ولم يعذر الآخرين فقد تناقض وفرق بين متماثلين .

وقد نبه على هذا الحافظ العلائي - رحمه الله - فقال في كتابه (تحقيق منيف الرتبة ص 85) :
(كلما قدح به المبتدعة في الصحابة الذين أسقطوا عدالتهم ، يتصور مثله في الصحابة الذين لم يقدحوا في عدالتهم . فإن تأولوا أفعال من وافقوا على عدالته وحسنوا لهم المخارج في أمورهم كانوا مقابلين بمثله فيمن خالفونا في عدالته ، ولا يجدون فرقاً قاطعاً بين الطائفتين بالنسبة إلى انقذاح التأويل ، وإحسان الظن بهم ، وانسداد ذلك في حق الجميع).

الأصل الرابع

أن معاوية رضي الله عنه ستر أصحاب النبي ﷺ فمن تكلم عليه اجترأ على ما وراءه

وهذه كلمة قالها بعض السلف رحمهم الله ، وقد صدق في ذلك ، فإنه ما من رجل يتجرأ ويطعن في معاوية رضي الله عنه إلا تجرأ على غيره من الصحابة رضوان الله عليهم ، وانظر هذا في أحوال الزيدية ؛ فإنهم طعنوا في معاوية رضي الله عنهم ثم تجرأوا على عثمان رضي الله عنه ، ثم تكلموا في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حتى صرح بكفرهما بعض الزيدية ، وصدق من قال : جئني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضياً كبيراً .

والسبب في ذلك أنه إذا تجرأ على معاوية رضي الله عنه فإنه يكون قد أزال هيبة الصحابة من قلبه فيقع فيهم ، لأنه لا يعلل كلامه في معاوية بشيء إلا ويلزمه مثل هذا في غيره - كما سبق بيانه في الأصل الثالث - .

فإن كان الذي يتكلم في الصحابة يشتم معاوية رضي الله عنه ويتنقصه ، فيقال له : ما حملك على ذلك ؟ .

فإن قال : قتاله لعلي رضي الله عنه .
فيقال له : فيلزمك أن تشتم الزبير وطلحة وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم وغيرهم من الصحابة لأنهم قاتلوا علياً .

فإن قال : ولكن أولئك اجتهدوا في الأخذ بشأر عثمان .

فيقال له : ومعاوية ومن معه كذلك .

فإن قال : ولكن الزبير وطلحة وعائشة ونحوهم لهم سوابق تدل على فضلهم .
 فيقال له : ولمعاوية سوابق تدل على فضله :
 فقد صحب النبي ﷺ - وشهد له بالصحة ابن عباس
 - كما في صحيح البخاري - الذي قاتل مع علي
 ضده .

وشهد مع النبي ﷺ حيناً والطائف وغيرها .
 وكتب الوحي - كما في الصحيح - .
 ودعا له الرسول ﷺ .
 وصح أن الرسول ﷺ قال (أول جيش من أمتي
 يغزون البحر قد أوجبوا) وكان هذا الغزو بقيادة
 معاوية رضي الله عنه .
 وقد ولاه عمر وعثمان رضي الله عنهما الشام .
 وقد رضي الحسن بن علي رضي الله عنهما أن
 يتنازل له عن الخلافة ، وأثنى الرسول ﷺ على فعله
 ذلك بقوله (إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به
 بين فئتين من المسلمين) ، وإذا كان معاوية رضي
 الله عنه ليس عدلاً فهذا قدح في الحسن الذي
 رضي أن يتولى الأمة غير عدل !! . وتولى الخلافة
 عشرين سنة كان فيها ملكه ملك رحمة و عدل .
 فإن قال : ولكن معاوية ثبت عن بعض الصحابة
 أنهم كانوا يتكلمون فيه .

فيقال له : فيلزمك على هذا أن تتكلم في كثير
 من الصحابة ، فقد تكلم عمار في عثمان رضي الله
 عنهما ، وتكلم العباس في علي رضي الله عنهما ،
 وتكلم سعد بن عباد في عمر بن الخطاب رضي
 الله عنهما ، وتكلم عمر في حاطب رضي الله

عنهما ، وتكلم أسيد بن حضير في سعد بن عبادة رضي الله عنهما ، وكل هؤلاء من السابقين الأولين رضي الله عنهم ، فإن كان كلام أحدهم في الآخر يبيح أن يتكلم فيه الآخرون جاز الوقوع فيهم كلهم كما هو دين الروافض قبحهم الله .

فإن قال : ولكن معاوية ثبت عنه بعض الأخطاء . فيقال له : وثبت عن غيره من الصحابة أيضاً بعض الأخطاء ، فإن كان الوقوع في الخطأ مباحاً للشتم فاشتتم من وقع منهم في الخطأ .

فإن قال : ولكن أخطاء أولئك مغفورة بجانب سبقهم وفضلهم وجهادهم .

فيقال له : وأخطاء معاوية مغفورة بجانب سبقه وفضله وجهاده .

وهكذا ، فإذا تجرأ أحد على معاوية رضي الله عنه هان عليه غيره من الصحابة ، وبدأ يتكلم في الواحد منهم تلو الآخر لطرده مذهب الباطل .

الأصل الخامس : أن تاريخ الصحابة ثلاثة أقسام : كذب و محكم ومتشابه .

اعلم أن تاريخ الصحابة رضوان الله عليهم ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ما كان غير صحيح لكذب الناقل أو لضعف الإسناد أو لجهالة المصدر أو لغير ذلك من الأسباب ، وهذا كثير في الأخبار التاريخية ، وكثير من النقلة هم من الضعفاء والمتروكين كأبي مخنف والواقدي وابن أعثم وغيرهم ، و أخبار هؤلاء على قسمين أيضاً :

الأول : إذا كان قادحاً في أحد من الصحابة ونحوهم فيحرم نشره إلا لبيان عدم صحته .

الثاني : أن يكون الخبر غير قادح في أحد منهم ، بل هو من الأخبار التاريخية ، فالأصل في ذلك جواز روايته - كما يأتي في الأصل الأخير - .

فلا بد من الحذر عند قراءة الروايات التاريخية المتعلقة بالصحابة كما قال القحطاني رحمه الله :

**لا تقبلن من التواريخ كلما جمع الرواة
وخط كل بنان**

القسم الثاني : ما كان منه صحيحاً ، فهذا على قسمين أيضاً :

القسم الأول : محكم : وهو ما ورد من فضائلهم وجهادهم وفتوحاتهم للأمصار ونشرهم للإسلام وعلمهم وعباداتهم وغيرها من مناقبهم ، فهذه هي الأصل في أخبارهم .

القسم الثاني : متشابه : وهو ما حصل بينهم
 من الفتنة ومن الأحوال التي تعتري البشر من كلام
 أحدهم في آخر أو فعله ما يستنكر ونحو ذلك .
 فاعلم أن أهل السنة والجماعة يردون المتشابه
 إلى المحكم ، ويعلمون من نظرهم في المحكم أن
 ما تشابه من أحوالهم هي أمور هم فيها بين أجرين
 أو أجر واحد أو أن خطأهم في ذلك مغفور ، فلا
 يطيلون النظر في المتشابه ، بل يجلون النظر
 فيه ، بينما يفصلون القول في المحكم .
 وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه من
 أحوالهم ابتغاء الفتنة ، بل ويردون المحكم من
 مناقبهم لما تشابه منها .
 فإذا رأيت شيئاً من أخبار عثمان رضي الله عنه
 مما أثاره الروافض أو الزيدية أو جهلة السنة ، فرد
 هذا الكلام إلى المحكم من أحواله وهو أنه من
 المبشرين بالجنة ، وزوجه النبي ﷺ ابنته رقية وأم
 كلثوم ، وشهد المشاهد معه ، وهو أفضل الصحابة
 بعد أبي بكر وعمر - كما ثبت في الصحيح من
 حديث ابن عمر - ، وهو الذي اشترى الجنة مرتين ؛
 يوم بئر رومة ، ويوم العسرة لما جهزه ، وغير ذلك
 من مناقبه ، فيعرف أن من كانت هذه مناقبه فلا
 يمكن أن يكون ما فعله إلا ياجتهاد يؤجر عليه -
 أصاب أو أخطأ - ، ولو كان ذنباً فذنبه يسير بجانب
 هذه السوابق .
 وإذا رأيت شيئاً من أخبار علي رضي الله عنه مما
 أثاره الناصبة أو جهلة السنة ، فرد هذا الكلام إلى
 المحكم من أحواله وهو أنه من المبشرين بالجنة ،
 وأول من أسلم من الصبيان ، وزوجه النبي ﷺ سيدة

نساء الجنة فاطمة بنت محمد ﷺ ، وهو من أفضل الصحابة ، وولده سيدا شباب أهل الجنة ، وغير ذلك من مناقبه ، فيعرف أن من كانت هذه مناقبه فلا يمكن أن يكون ما فعله إلا بجاهد يؤجر عليه - أصاب أو أخطأ - ، ولو كان ذنباً فذنبه يسير بجانب هذه السوابق .

وإذا رأيت شيئاً من أخبار معاوية رضي الله عنه مما أثاره الروافض والزيدية وجهال السنة ، فرد هذا الكلام إلى المحكم من أحواله وهو أنه أول من قاد غزواً في البحر وفي الحديث الصحيح عن أم حرام رضي الله عنها أنها سمعت النبي ﷺ يقول : (أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا) - يعني وجبت لهم الجنة - ، وقد شهد مع الرسول ﷺ حيناً والطائف وما بعدها ، وكتب الوحي للرسول ﷺ كما في الصحيح ، وولاه عمر وعثمان رضي الله عنهما الشام ، واجتمعت الأمة عليه برضا الحسن بن علي رضي الله عنهما ، وفتحت كثير من الأمصار في وقته ، وكان ملكه ملكاً رحمة على المسلمين ، وغير هذا من مناقبه ، فيقال في هذا ما قيل في علي وعثمان رضي الله عنهم .

وإذا رأيت شيئاً من أخبار عمرو بن العاص رضي الله عنه مما أثاره هؤلاء ، فرد هذا الكلام إلى المحكم من أحواله وهو إسلامه قبل فتح مكة ، وهجرته إلى النبي ﷺ ، وتولية الرسول ﷺ له على جيش ذات السلاسل وفيهم أبو بكر وعمر - كما في الصحيحين - ، وقد ثبت في المسند وغيره أن الرسول ﷺ شهد له بالإيمان ، وهو قائد الجيش الذي

فتح مصر ، وولاه عمر عليه ، وغير ذلك من مناقبه ،
 فيقال في هذا ما قيل فيمن سبق .
 وهكذا في غيرهم من الصحابة .
 وأما طريقة أهل الزيغ فإنهم يتبعون ما تشابه من
 أحوالهم ويردون المحكم بها فيردون بها النصوص :
 فيقول الروافض ونحوهم عن مناقب عثمان
 ومعاوية إنها من وضع النواصب ، ويقول النواصب
 ونحوهم عن مناقب علي إنها من وضع الشيعة ،
 وهدى الله أهل السنة والجماعة لما اختلفوا فيه من
 الحق بإذنه فله الحمد والمنة .
 والأصل في رد المتشابه إلى المحكم من أحوال
 الصحابة رضوان الله عليهم من الكتاب والسنة
 وأقوال الصحابة وهي أدلة عامة ، وأدلة خاصة :

أما الأدلة العامة :

فمن ذلك :

قوله تعالى (ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحكم
 أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه) فهذا فيه النهي
 عن الغيبة - وهي ذكرك أخاك بما يكره كما عرفه
 الرسول ﷺ في الصحيح - والصحابة هم أولى الناس
 بهذه الأخوة.

ومن الأدلة العامة :

ما رواه البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي ﷺ قال (لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا
 إلى ما قدموا) .

وما رواه الترمذي وأبو داود وصححه ابن حبان
 والحاكم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن

النبي ﷺ قال (اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم) .

وما رواه الترمذي وصححه عن عائشة رضي الله عنها قالت إن النبي ﷺ قال (إذا مات صاحبكم فدعوه لا تقعوا فيه) .

وما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا) .

وما فيهما عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)

وغيرها من النصوص التي تنهى عن سب المسلمين والوقعة فيهم .

وأما الأدلة الخاصة في الصحابة رضوان الله عليهم :

فمن الكتاب :

قوله تعالى : (للفقراء الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ، والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ، والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) .

فذكر الله سبحانه الصحابة - المهاجرين والأنصار - في الآيتين الأوليين ، ثم ذكر من جاءوا من بعدهم من أهل الفياء ووصفهم بخمسة أوصاف :
 الأول : أنهم دعوا لمن سبقهم بالمغفرة .
 الثاني : سموا من سبقهم إخواناً .
 الثالث : اعترفوا لهم بالسبق .
 الرابع : شهدوا لهم بالإيمان .
 الخامس : دعوا الله أن لا يجعل في قلبهم غلاً للذين آمنوا .

فيظهر من هذا أنهم اعترفوا بالفضل ، ووصفوه بالإيمان ، ودعوا لهم ، وتركوا ما تشابه من أحوالهم ، ودعوا الله بأن لا يجعل في قلبهم غلاً للذين آمنوا ، وهذا لا يحصل إلا بترك ما يؤدي إلى وجود هذا الغل وهو البحث في المتشابه من أحوالهم وإثارته . وما سبق ذكره من نصوص عدالة الصحابة هي أيضاً تدل على هذا .

ومن السنة :

يدل عليه أحاديث كثيرة منها :
 ما في الصحيح من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه من قصة ما حصل بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وفي الحديث : فجعل وجه النبي ﷺ يتمر حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه فقال : يا رسول الله ، والله أنا كنت أظلم - مرتين - .
 فقال النبي ﷺ : إن الله بعثني إليكم ، فقلتم : كذبت وقال أبو بكر : صدق ، وواساني بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي - مرتين - فما أؤذي بعدها .

فالنبي ﷺ ذكر سابقة أبي بكر رضي الله عنه مع قول أبي بكر رضي الله عنه : أنا كنت أظلم .
ومن ذلك :

ما في الصحيحين من قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه - لما كاتب كفار مكة - فقال عمر رضي الله عنه : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق .

فقال : إنه قد شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم .

فهنا رد الرسول ﷺ ما تشابه من فعل حاطب رضي الله عنه هنا إلى المحكم وهو سابقته وشهوده بدرًا فعلم أن خطأه مغفور .

ومن ذلك :

ما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه أن عبدًا لحاطب جاء رسول الله ﷺ يشكو حاطبًا ، فقال : يا رسول الله ، ليدخلن حاطب النار . فقال رسول الله ﷺ : كذبت ، لا يدخلها فإنه شهد بدرًا والحديبية .

فالعبد حكم هنا على حاطب بناء على ما رآه منه ، وقد رده النبي ﷺ إلى سابقته .

ومن ذلك :

ما في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : إن الأنصار كرشى وعيبتى ، وإن الناس سيكثرون ويقلون ، فاقبلوا من محسنهم ، واعفوا عن مسيئتهم .

وهذا نص في نشر إحسانهم ، وترك إساءتهم .

ومن ذلك أيضاً :

ما في الصحيحين عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال الرسول ﷺ (لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه) .

فعلل النبي ﷺ النهي عن السب هنا بسابقتهم وفضلهم ، وأن نصيف مد أحدهم في الخير أفضل من مثل أحد ذهباً ينفقه من جاء بعدهم .
وغير ذلك من النصوص .

وأما من أقوال الصحابة :

فمنه ما هو عام ، ومنه ما هو خاص في الفتن التي جرت بينهم :

أما العام :

فمن ذلك :

ما في الصحيحين من وصية عمر رضي الله عنه لما طعن قال : أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين خيراً ، أن يعرف لهم حقهم ، وأن يحفظ لهم حرمتهم ، وأوصيه بالأنصار خيراً الذين تبوؤوا الدار والإيمان ، أن يقبل من محسنهم ، ويعفى عن مسيئهم .

ومن ذلك :

ما رواه ابن ماجة بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول : لا تسبوا أصحاب محمد ، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره .
والسب إنما يكون بذكر الأخبار التي تثير النفوس عليهم رضوان الله عليهم ، فردهم إلى المحكم من أحوالهم وهو سابقتهم وصحبتهم للنبي ﷺ .

ومن ذلك أيضاً :

ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت :
أمرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَبَوْهُمْ .
وأقوال الصحابة كثيرة في هذا الباب في نهى
الناس عن عيبتهم أو الكلام فيهم وتذكيرهم
بسأقتهم وصحبتهم .

وأما الخاص :

فمن ذلك :

أنه قد ثبت بأسانيد صحيحة أن كبار الصحابة كسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد - وهما من العشرة - وابن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وسلمة بن الأكوع وعمران بن حصين وأبي موسى الأشعري وزيد بن ثابت وعبد الله بن مغفل وأبي برزة الأسلمي وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين قد اعتزلوا الفتنة التي جرت في وقتهم ، فمنهم من تعرب وخرج إلى البادية ، ومنهم من لم يته ، ومنهم من خرج إلى إبله ، وكل هذا حذراً من الوقوع في الحرام .

وقد روى عبد الرزاق وأحمد وغيرهم بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف ، فلم يحضرها منهم مائة ، بل لم يبلغوا ثلاثين .

وروى ابن عبد البر وغيره عن بكير بن الأشج أنه قال : إلا أن رجلاً من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان ، فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم⁽¹⁾ . ولا شك أن الاقتداء بهؤلاء هو اعتزال الفتنة أيضاً باللسان ، وهو أمر أيسر مما فعلوه رضي الله عنهم ، وهذا مما يدل على كمال فقه السلف الصالح رحمهم الله حيث سئل عمر بن عبد العزيز : عن علي ، وعثمان ، والجمل ، وصفين ، وما كان بينهم ،

(1) من عجائب أمور منقذ التاريخ (المالكي) أنه يقول إن الذين قاتلوا مع علي سبعون من أهل بدر ، وثمانمائة من أهل بيعة الرضوان ، وهذا استدلال من (المنقذ) بروايات واهية من طريق أبي شعبة الواسطي - وهو متروك - وغيره ، فتاريخه هنا لا يحتاج إلى إنقاذ فيجوز الاحتجاج فيه بالمرويات الواهية لأنه موافق لزيدته وغلوه في علي !!! .

فقال : تلك دماء كف الله يدي عنها ، وأنا أكره أن
أغمس لساني فيها .

الأصل السادس : أن النظر في التاريخ محكوم بالشرع وليس حاكماً على الشرع .

اعلم أن دراسة التاريخ محكومة بالشرع وليست حاكمة على الشرع ، فالناظر في التاريخ إنما ينظر في أمور (القدر لأخذ العبر) لا (الشرع لأخذ الأحكام) ، والمسلم مكلف بأمور بمعرفة ما يلزمه من أمور الشرع ، وأما أمور القدر الماضية فإنها من تدبير الله سبحانه وتعالى لا دخل للمكلف فيها ، لذلك فالمسلم الحريص على سلامة دينه ينظر ما يلزمه شرعاً من ذلك .

فالحاصل بين الصحابة ينظر فيه بالنظرين جميعاً :

أما (القدر) : فهو ما حصل بينهم وقدره الله من فتن كتبها عليهم .

وأما (الشرع) : فهو ما يجب عليه حيال هذا الواقع ؛ فقد نهينا عن سب الصحابة والوقوع فيهم وتنقصهم ، وقد أثنى الله عليهم وهو يعلم ما سيحدث من بعضهم ، وأمرنا بذكر محاسنهم ونشرها ومحبتهم والدعاء لهم والاستغفار .

فالمسلم يجب عليه أن يلتزم شرعاً بما هو واقع قدرأ .

وقد ضل في هذا الباب طائفتان جعلتا التاريخ حاكماً على الشرع :

فالطائفة الأولى : طائفة أهل البدع والزيغ كالروافض والزيدية والنواصب ونحوهم ممن اشتغل بما حصل بين الصحابة رضوان الله عليهم ،

ثم عادوا بهذا على كثير من نصوص الشرع بالإبطال والتشكيك .

والطائفة الثانية : طائفة العلمانيين والمرتدين الذين اشتغلوا بما حصل بين الصحابة وما نقل عنهم وأثير حولهم للتشكيك في الإسلام . ولأن أهل السنة والجماعة هم أهل الحق المتبعون للكتاب والسنة ؛ فقد هداهم الله لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، فإنهم عرفوا ما هم مأمورون به شرعاً في هذه الفتن ، فعصموا أنفسهم عن ذكر أحد منهم بسوء ، ودعوا لهم ، وترضوا عنهم ، ونشروا محاسنهم ، وسكتوا عما شجر بينهم .

ونظير هذا مما وقع من الصحابة رضوان الله عليهم في وقت الرسول ﷺ ما ثبت في الصحيح من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه في ذكر الدجال ، قلنا : وما ليته في الأرض ؟ قال : أربعون يوماً ، يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم . فقلنا : يا رسول الله ، هذا اليوم الذي كسنة ، أتكفيها فيه صلاة يوم وليلة ؟ قال : لا ، اقدروا له قدره .

فإخبار الرسول ﷺ لهم هنا كان عن أمر من أمور القدر وتدبير الله سبحانه وتعالى في خلقه وهو أن أيام الدجال : يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كأسبوع ، فلم يشتغلوا بهذا الأمر لأنه من أمور القدر وهم يعلمون أن الله على كل شيء قدير ، بل سألوا عما هم مكلفون به شرعاً وهو أمر الصلاة في ذلك

اليوم ، وهذا من كمال فقههم رضي الله عنهم
أجمعين .

الأصل السابع : أن الأصل في الروايات التاريخية كالأصل في روايات بني إسرائيل

اعلم أن الروايات التاريخية على ثلاثة أقسام :
القسم الأول : ما ثبت بإسناد صحيح وليس فيه محذور شرعي ، فهذا نشره جائز ، وهذا أمر متفق عليه.

القسم الثاني : ما روي بإسناد صحيح أو ضعيف وفي نشره محذور شرعي كالوقعة في بعض الصحابة أو ما جرى بينهم من الفتن ونحو ذلك ، فهذا لا يجوز نشره ، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين ؛ فأما أحدهما فبثته ، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا اليلعوم .

وإنما بث ما يلزمه شرعاً بثه ولا يجوز كتمانها وهو ما يتعلق بالأحكام التي تلزم المكلفين ، وأما الوعاء الثاني فهو أحاديث الفتن ، وقد ذكر خطورة رواية ذلك رضي الله عنه في زمنه - وهو خير القرون - فكيف بعده ؟!!

القسم الثالث : ما لم يثبت بإسناد صحيح وليس فيه نشره محذور شرعي فهذا الأمر فيه واسع ويجوز نشره ، والأصل في ذلك ما ثبت في الصحيح عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) . والأخبار عن بني إسرائيل - كما قسمها أهل العلم وكما تدل عليه النصوص - على ثلاثة أقسام : الأول : ما شهد الشرع بصدقه ، فهذا نصدقه .

والثاني : ما شهد الشرع بكذبه ، فهذا نرده ولا نقبله .

والثالث : ما هو مسكوت عنه فلا يشهد بصدقه أو كذبه ، فتجوز حكايته والاستئناس به .

والقول في تاريخ المسلمين كالقول في تاريخ بني إسرائيل ، بل هو أولى ، فإن أخبار بني إسرائيل أكثرها غير مسند ، وبيننا وبينهم من المفاوز ما هو معروف ، وليسوا من ملتنا ، فلأن يكون هذا الحكم ثابتاً في أخبار المسلمين من باب أولى .

والأخبار التاريخية لا تعامل معاملة الأحاديث النبوية في التصحيح والتضعيف لأمر :

الأمر الأول : أن أحاديث الأحكام قد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظها - لأنها من حفظ دينه - فإذا روي حديث منها بسند ضعيف ونحوه فإننا نجزم بعدم ثبوته لذلك ، أما الأخبار التاريخية فلم يتكفل الله تعالى بحفظها فلا يعني عدم وروده بسند صحيح أن الخبر لم يصح .

الأمر الثاني : أن الرسول ﷺ قال (إذا حدثكم بنو إسرائيل فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم) ، فقد نهى عن تكذيبهم ، مع أنك لو طبقت منهج المحدثين على الأخبار الإسرائيلية لانتهيت إلى ضعفها بل وسقوطها من طريق الأسانيد!! .

الأمر الثالث : أن هناك أموراً تاريخية كثيرة جداً مشهورة في الكتب والدواوين ، وأمرها معلوم بالتواتر عند الناس ، ولو أردت أن تثبتها من ناحية الإسناد ما استطعت ، لأن أهل الحفظ والإتقان والرواية والضبط كانوا ينصرفون في غالب روايتهم

إلى الأحاديث النبوية بخلاف الأخبار التاريخية ، فلا يعني عدم روايتهم لها عدم ثبوتها في نفس الأمر .
الأمر الرابع : أن أساطين المحدثين قد فرقوا بين الأمرين ، فتراهم يشددون في أحاديث الأحكام ونحوها ، بخلاف الروايات التاريخية ؛ فإنك تراهم يذكرونها ولا يتعقبونها بشيء .

إذا فهمت هذا الأصل جيداً ، تبين لك جهل بعض الأغمار في هذا الزمن - كالمالكي - الذي عكس القضية ؛ فوسّع ما ضيقه الشرع ، وضيق ما وسّعه :

فأما توسيعه ما أمر الشرع بتضييقه :

فإنه قام بإثارة ما حصل بين الصحابة ابتغاء الفتنة ، فطعن في بعضهم ، وغض من آخرين ، ونشر شراً عريضاً ، وقد أمر الشرع أن يسكت عن ذلك ، وذهب أهل السنة والجماعة إلى أن ما شجر بينهم يطوى ولا يروى ، وقد سبق تفصيل ذلك في الأصول السابقة.

وأما تضييقه ما وسّعه الشرع :

فإنه قام بالتدقيق في أخبار تاريخية لا يترتب على ذكرها منكر ، ولا حكم تكليفي ، ولا فساد ، ولا إفساد ، بدعوى إنقاذ التاريخ ، كدعواه - مثلاً - أن (القعقاع بن عمرو) أسطورة لا وجود لها !!.

فإذا قرنت هذا الجاهل وأمثاله بالأئمة الأخيار من أهل السنة والجماعة رضوان الله عليهم علمت صحة أصولهم ، ودقة نظرهم ، وصحة فهمهم ، ومدى علمهم ، وأن مما ترتفع به مرتبتهم ظهور أمثال هؤلاء الدجاجة ، فإن بحوث هؤلاء ورسائلهم تزيدنا يقيناً بصحة أصول أولئك .

حيث لم يتكلم أهل السنة والجماعة في أمور التاريخ إلا على وجه واحد وهو ما شهد الشرع بكذبه أو أمر بتركه ، فإن كلامهم كثير في الأمر بترك الخوض فيما شجر بين الصحابة والإعراض عنه وعدم إثارته ، وتركوا ما سواه لأن الأمر فيه واسع ولا يترتب عليه أحكام شرعية ، واشتغلوا بما هم مكلفون به من أحاديث الأحكام ونحوها.

فرحمهم الله تعالى ورضي عنهم وحشرنا في زمريتهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،،،

الفهرس

2	المقدمة
6	الفصل الأول : أصول مذهب حسن المالكي :
6	أولاً : مشابته للزيود والروافض :
7	ثانياً : مشابته للسبئية :
8	ثالثاً : مشابته للمنافقين :
10	رابعاً : مشابته للسوفسطائية :
11	خامساً : مشابته للمعتزلة والجهمية :
12	سادساً : مشابته لأهل الكلام :
13	سابعاً : مشابته للقبوريين :
14	ثامناً : مشابته للمرجئة :
14	تاسعاً : مشابته لليهود :
16	عاشراً : مشابته للمستشرقين :
19	الفصل الثاني : أصول تكشف شبهات المالكي في التوحيد والشرك :
20	الأصل الأول : أن توحيد العبادة هو أساس دعوة الرسل وهو أصل الأعمال :
22	الأصل الثاني : أن الإيمان بتوحيد الربوبية لا ينفي الشرك :
28	الأصل الثالث : أن التوحيد إذا انتقض بطلت جميع الأعمال ولو كثرت :
30	الأصل الرابع : أن التوحيد ينتقض بناقض واحد فأكثر
32	الفصل الثالث : أصول تكشف

- شبهات المالكي في السنة والبدعة:**
- 33 **الأصل الأول :** أن أهل السنة والجماعة هم الفرقة الناجية :
- 43 **الأصل الثاني :** أن أهل السنة والجماعة يعرفون بموافقة الكتاب والسنة وهدى الصحابة :
- 45 **الأصل الثالث :** أن أفراد أهل السنة والجماعة غير معصومين :
- 46 **الأصل الرابع :** أن أهل السنة والجماعة يتفقون في الأصول وإن اختلفوا في بعض فروع هذه الأصول :
- 48 **الأصل الخامس :** أنه لا يوجد خطأ من أحد من أهل السنة إلا ورد عليه آخرون من أهل السنة :
- 49 **الأصل السادس :** أن الرد عند التنازع إلى الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح :
- 51 **الأصل السابع :** أن الكلام في أئمة أهل السنة والجماعة هدم للإسلام :
- 53 **الأصل الثامن :** أنه لا اختصاص للحنابلة بعقيدة دون أهل السنة والجماعة :
- 55 **الأصل التاسع :** أن كتب العقيدة المسندة كغيرها من كتب الرواية :
- 57 **الأصل العاشر :** أن أهل البدع مذمومون بحسب قربهم وبعدهم عن الكتاب والسنة :
- 62 **الأصل الحادي عشر :** أنه لا يوجد باطل عند أحد من الناس إلا وهو مشوب بشيء من الحق :

- 64 **الأصل الثاني عشر :** أنه لا يوجد حق عند فرقة من الفرق إلا وهو موجود عند أهل السنة :
- 65 **الفصل الرابع : أصول تكشف شبهات المالكي في التاريخ والصحابة :**
- 66 **الأصل الأول :** أن الصحابة كلهم عدول وإن اختلفوا في الفضل :
- 76 **الأصل الثاني :** أن القول بعدالة الصحابة لا ينافي الوقوع في الخطأ :
- 77 **الأصل الثالث :** القول في بعض الصحابة كالقول في البعض الآخر :
- 81 **الأصل الرابع :** أن معاوية رضي الله عنه ستر أصحاب النبي ﷺ فمن تكلم عليه اجترأ على ما وراءه :
- 84 **الأصل الخامس :** أن تاريخ الصحابة ثلاثة أقسام : كذب ومحكم ومتشابه :
- 93 **الأصل السادس :** أن النظر في التاريخ محكوم بالشرع وليس حاكماً على الشرع :
- 95 **الأصل السابع :** أن الأصل في الروايات التاريخية كالأصل في روايات بني إسرائيل :
- 99 **الفهرس**